



PROVISIONAL

A/35/IV.4

22 September 1980

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الرابعة

المعقودة بالمقر في نيويورك

يوم الاثنين، ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٠، الساعة ١٠/٣٠

الرئيس: السيد فون فيخمار (جمهورية ألمانيا الاتحادية)

- افتتاح المناقشة العامة [٩] :

الكلمات التي ألقاها كل من :

السيد سارايفنا فويريرو (البرازيل)

السيد ماسكي (الولايات المتحدة الأمريكية)

السيد بيريز - لوركا (إسبانيا)

السيد ماكويفان (كندا)

السيد زامبرانو فلاسكو (فنزويلا)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى. وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة.

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية. وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room A-3550, 866 United Nations Plaza واحدة من المحضر.

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠ / ٤ .نثر البند ٤ من جدول الأعمالافتتاح المناقشة العامة

الرئيسي (الكلمة بالانكليزية) : سوف نبدأ المناقشة العامة صباح اليوم .
وأود أن أذكر المندوبين بأن قائمة المتحدثين سوف تقفل يوم الاربعاء ٢٤ أيلول/سبتمبر
الساعة السادسة بعد الظهر وذلك وفقا للقرار الذي اتخذته الجمعية في اجتماعها الثالث .
وأرجو الوفود أن تتكرم باعطائنا فكرة صحيحة عن مدة القاء بياناتها ، ما أمكن ذلك ، حتى
نستطيع أن نخطط لاجتماعاتنا بشكل منظم .

السيد ساراينا غويريرو (البرازيل) (الكلمة بالاسبانية) (قدم الوفد النرويجي
باللغة الانكليزية) : سيدي الرئيس ، يثيب لي أن أكون أول من يتقدم بالتهاني اليكم في هذه
المناقشة العامة ، وانني أفعل ذلك بخالص الارتياح ، وأنا على يقين من أن كلماتي سوف تكون
جزءا من التعبير العام بالاعتراف بتلك المزايا التي تؤهلكم فعلا لأخذ زمام القيادة في العمل
الذي سوف نشرع فيه . انكم وأنتم في الرئاسة ، فاننا واثقون من أن المناقشات بشأن البنود التي
سنتناولها في هذه الدورة سوف تجرى بطريقة فعالة وعادلة .

وقبل أن أستطرد ، أود أن أعرب عن شكري لرئيس الدورة الرابعة والثلاثين السفير سليم
أحمد سليم الذي دعوانه مرارا وتكرارا خلال العام الماضي لكي يعطينا لتوجيهه في المواقف
المعقدة والمعانسة ، ومن الملائم هنا ، مرة أخرى ، أن نشكر أداءه البار كرئيس للجنة الخاصة
المعنية بتنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، وهي مهمة أنجزها بحكمة
وتعقل .

وانني أهنيكم ، سيادة الرئيس ، وأهني الجمعية العامة بفرصة الترحيب بالعضوين
الجد يدين في مجتمع الامم : جمهورية زمبابوي وسانت فنسنت وجزر فرينادين ومنتقدم لكلا الدولتين
بأخلص التمنيات من أجل مستقبل مليء بالتقدم والسلام .

ومما يشعرننا بالسرور أيضا ، أن نرى بيننا وفد زمبابوى اثر عملية طويلة من النضال . وعندما تمت أخيرا بزيارة هذا البلد ، وكانت زيارة قصيرة ، فقد قدرت الروح التي تقوم بها حكومته وشعبه لمواجهة اقامة مجتمع عادل وفعال .

اننا ، مرة أخرى ، نرحب بوفد سانت فنسنت وجزر غرينادين الذي نجد أن وجوده في هذه المنظمة انما هو اسهام فعال في دعم مبادئ تقرير المصير والاستقلال فيما بين أم الكاريبي ، ان قبول هذه الدولة سوف يثرى مجموعة دول امريكا اللاتينية ، التي سوف تتلقى انضمامها بشعور أخوى .

واننا اذ نفتتح هذه المناقشة العامة ، فانني أؤكد من جديد التزام حكومتي بالمبادئ العامة للسلوك الدولي التي وردت في ميثاق الأمم المتحدة ، والتي تعتبر قلب وروح هذه الجمعية ان البرازيل سوف تكرر أفضل جهودها من أجل الحفاظ على السلم والامن الدولي ، والتعاون من أجل التنمية ، ودعم احترام حقوق الانسان والحريات الاساسية دون أى تمييز سواء كان من ناحية العرق أو اللغة أو الدين كما نص على ذلك ميثاق منظماتنا .

ومن الصعب - لسوء الحظ - أن نجد هنا أسبابا للتفاؤل في هذا الموقف العالمي الراضين . فمنذ العام الماضي فان التوترات التي سببت قلقا بالغيا للبشرية قد ازدادت قوة ، كما أن مخاطر زعزعة السلم العالمي قد أصبحت أكثر خطورة ، وان الازمة الاقتصادية العالمية قد أصبحت أشد قسوة ، والمجاعة والفقر يضربان بأطنابهما بما يرافقهما من عدم توازن بين الامم . وليس هناك ما يدعونا الى الزهو والتفاخر أو حتى قبول الوضع الحالي للأمور في مجتمع الامم .

لقد تميزت العملية الدولية لصنع القرار بقصر النظر . وهذه العملية التي تشكلت في فترة ما قبل تصفية الاستعمار وفي وقت ثغشت فيه المشاكل الاقتصادية والسياسية ولم تتغير في جوهرها قد أثبتت قصورها . وعلى الصعيد السياسي ، فانها قد عكست ودعمت عدم التوازن الذي يؤثّر تأثيرا بالغا في حياة شعوبنا . كما أنها أخفقت في استيعاب اسهام القوى السياسية الجديدة . وهذه العملية ذات طابع مركزي لا يعكس فلسفة ميثاقنا ، ونتيجة لذلك فلقد أصبح الميثاق غير قابل للتنفيذ ومن ناحية أخرى ، فلقد حدث تطورها وإيجابها خلال المرحلة الراهنة ، فما من دولة واحدة أو مجموعة من الدول لديها القدرة على السيطرة الفعالة على الأحداث في المناطق المختلفة من العالم . ومن ناحية أخرى ، فان استخدام القوى الرئيسية للقوة الذي لا يزال النظام الدولي يتهاون في شأنه لا يتلاءم مع حقائق اليوم واحتياجات العالم . ان هذه الدول تواصل التفكير والعمل وفقا لمصالح استراتيجية محددة . وهي مستمرة في اظهار تعقيد وجمود فيما يتعلق بالمشاكل الخطيرة المتعلقة بالسلم والتنمية كما أنها لا تزال تزيد من التوتر الاقليمي بدلا من الاسهام بفعالية في حل الأسباب الجذرية لمثل هذه التوترات .

وما مثل العدالة او السياق الأخير للأحداث: يسمح لنا بأن نفترض أن النظام الدولي الراهن سوف يفضي الى السلام والازدهار . لقد اعتدنا على الاشارة الى التكافل في عالم اليوم وعلى أية حال ففي أحيان يكون لدينا شعور أنه لا يوجد اهتمام بأن هذه الحقيقة تنطوي على فكرة التبادل . ان التكافل طريق ذو اتجاهين ، وان بعده السياسي يقوم على الاحترام المتبادل فيما بين الدول . وتكمن دعائمه الأساسية في الانصاع العالمي لمبادئ الميثاق مثل المساواة في السيادة بين الدول وتقرير المصير وعدم التدخل والتسوية السلمية للمنازعات . وليس هناك حاجة الى تحديد لذلك . ان المساواة تعني المساواة ، والسيادة تعني السيادة . وعدم التدخل يعني عدم التدخل . ومن الضروري الحفاظ على هذه المبادئ الأساسية من جانب جميع أعضاء مجتمعنا لأن تهاونا فسسي تنفيذها يضيف المزيد الى الأخطار الوخيمة التي تحدق الآن بالعلاقات الدولية .

ويعني ذلك انه ما من دولة مهما كانت قوتها يمكن أن تدعي انها تشرع للعالم كما لو كانت سييدا مهيمننا . ويعني هذا ان الأمور التي تؤثر على الجميع ينبغي أن تقرر من جانب الجميع ، وأن تلك التي تتعلق بحياة بلد ما ينبغي أن يحددها هذا البلد . وهذا يعني أن النظام الدولي

بينفي ألا يكون رأسيا ومركزيا بل يجب أن تكون العملية الدولية لصنع القرار فيما يتعلق بالقضايا ذات الاهتمام العالمي مفتوحة للاسهام الواسع النطاق لمجتمع الأمم . وليست هناك طريقة أفضل لتناول المشاكل العالمية من الحوار والجهد لتخفيف التوترات بمجرد وقوعها . وبينفي أن نتوخى منها ناضجا . وأن نقاوم الاحتمالات والافراءات التي كشييرا ما تكون خادعة ، والتي تخزى بالمكاسب السريعة . والتي تميز الاستراتيجيات القائمة على المواجهة . وفيما وراء الاهتمامات العاجلة ، يجب أن نتمسك بضبط النفس والشجاعة اذا كنا سنجرى محادثات أو مفاوضات رشيدة وموضوعية . ومن الخطأ أن نعتقد أن الرأي العام في كل بلد وعلى الصعيد الدولي غير قادر على ادراك المصالح المشتركة على المدى الطويل . ليس هنالك سبب واضح يحول دون مزيد من الدول القوية للتمسك بالأهداف الحققة المشتركة بينما تستخدم خيالها وحكمتها من أجل تحاشي الطرق والأساليب الروتينية .

وفي سياق زيادة التوتر أخيرا ، فانه مما يبعث على التشجيع ان نلاحظ القدرة السياسية التي أبدتها أوروبا الغربية والعالم الثالث . ان البلدان النامية بما لها من صوت وقوتها على التصويت في الجمعية العامة قد أوضحت بجلاء الأهمية التي تتعلقها على احترام المبادئ الأساسية للقانون الدولي وتصميمها على ألا تستخدم كمخالب من أجل افتعال الأزمات . كما أكدت من جديد اخلاصها لعدم التدخل والحوار وتخفيف التوتر كما أنها أوضحت ولا تزال تبنى اهتمامها بمواصلة أداء دور بناء وأن يكون ذلك وفقا لكل موقف بعينه .

اننا نناشد ذلك المنهج البناء وروح التعاون الدولي . ونحن لا نقتصر على نقد الاتجاهات والتنديد بالاجحاف . اننا على استعداد للتعاون من أجل بناء نظام دولي أكثر عدلا وفعالية . لقد أظهرت بلادى مرارا في حدود مواردها ، هذا الفرض . ونحن ملتزمون بايجاد مناخ من الثقة فيما بين الأمم . ونحن دائما على أهبة الاستعداد لتحمل مسؤولياتنا في التعاون على أساس عادل ، ونرفض اقامة التكتلات العسكرية ، ونحن نبحث عن قوة دافعة من أجل توفير فرص للتنمية . ويحق لنا أن نتوقع من الام المتحدة أن تعمل بفعالية من أجل ايجاد مستقبل أفضل ومن أجل سلام وازدهار بعيدا عن الهيمنة والتدخل والحرب .

ويتطلب العمل الواسع النطاق الواقع على عاتق منظماتنا اقرار نظام عادل للأولويات عند نظر الازمات التي نواجهها . ولكن السلم والتنمية هدفان لا ينقسمان ، وبينفي ألا نفرق بينهما . ان

السلم ، هو نظام عادل ودولي ولا يمكن أن يتحقق بغير التنمية . ان التنمية ، وهي ليست مجرد تبادل اقتصادي في بعض المجالات ، وانما هي التغلب على الخلل الخطير فيما بين الأمم ويمكن أن يكون ذلك تعهدا واقعيا وهدفا واقعيا اذا ما ساد السلام .

ان الزيادة نوعا وكما في الترسانات النووية في الدول الكبرى لا تزال تشكل خطرا وتناقضا مع رغبة السواد الأعظم من الأمم للعيش في سلام . ومما يثير الحرج ان نرى أن تركيز المعرفة التقنية والعلمية في هذه الدول يضيع هباء على الأبحاث الرامية الى تحسين أجهزة فتاكة . لقد خطت استراتيجيات جديدة من منطلق شيرير كما لو كان من الممكن الحياة بعد حرب نووية .

ان قوة الدفع الجديدة في المناقشات المتعددة الاطراف بشأن نزع السلاح الناشئة عن التعهدات داخل الدورة الاستثنائية المباشرة للجمعية العامة قد لقيت احجاما ومعارضة من جانب البلدان ذات القوة الهجومية الكبيرة . غير أن لجنة نزع السلاح ، وهي جهاز نسهم في مساهمة كبيرة ويحظى بتأييدنا قد واصلت محاولتها لتجاوب بتدخل الأولويات التي أدت الى تأجيل نظرها لنزع السلاح النووي بمختلف أشكاله .

ان الدورة التاسعة لمؤتمر الامم المتحدة بشأن قانون البحار قد أحرزت نتائج بناءة الا أن الفجوات والشغرات في الوثيقة غير الرسمية بشأن مشروع المواد التي سوف تكون الاتفاقية المستقبلية يجب سددها من أجل تحسينها . واذ سمحنا للروح البناءة والهدوء والشعور بالمسؤولية الجماعية التي نادينا بها في ذلك المؤتمر بأن تسود فاننا نشق بأنها سوف تؤدي الى اعتماد ميثاق متوازن للبحار بتوافق الآراء يمكن أن يضمن مصالح الدول الساحلية ، وأن يعطي مفضى لمبدأ التراث الانساني المشترك في المنطقة الدولية لأعماق البحار .

واننا مثل السواد الأعظم من الدول فاننا قد حاولنا في سياق المفاوضات أن نتقدم بتشريعات من جانب واحد بشأن استغلال موارد قاع البحار فيما وراء الولاية القومية . ان مثل هذه الأفعال تخلق ضغطا غير لازم على المفاوضات وتعتبر انتهاكا لقرارات هذه المنظمة ، ومن ثم ينبغي ان يعارضها المجتمع الدولي .

وفي منطقة أمريكا اللاتينية ، فان هذه الفترة تعتبر فترة قلاقل ، ولكن الاتجاه السائد اتجاه ايجابي في جوهره . ان العلاقات بين دول أمريكا اللاتينية تزداد عمقا ، وهناك مجال أكبر للتعاون فيما بينها على قدم المساواة على أساس المنفعة المتوازنة والمشاركة .

وبفضل تفاعل عوامل محلية ، فان واقعا جديدا وديناميكيا قد خلق في أمريكا اللاتينية . ان الركود الاقتصادي والسياسي قد حل محلها موقف أكثر تعقيدا وأكثر غنى في الفروع من أجل التغيير ان الدبلوماسية قد أصبحت أكثر فعالية ، كما أن دعم شبكة الحوار الثنائي قد أصبح أكثر فعالية أيضا ، وأصبح يسهم في الحوار في بقية العالم .

ان موقف البرازيل ، هو أن الوحدة الإقليمية ينبغي أن تقوم على أساس استغلال التقارب فيما بين الدول ، كما أنه يعتمد أيضا على الاعتراف الناضج والمتوازن بالاختلاف السياسي والاقتصادي والثقافي فيما بيننا . ان وحدة أمريكا اللاتينية ، هي مشروع من أجل التعايش السلمي والعادل والديمقراطي . ان مثل هذه الوحدة ترفض الهيمنة والتدخل والمحاورة والتكتلات .

ان الرئيس جوارا فيفيريدو قد تعهد بتقديم دفعة إضافية لتحقيق هذه الاتجاهات الايجابية وزيادة اتصالاته برؤساء دول أمريكا اللاتينية . وخلال الأشهر الاثني عشر الماضية ، فان رئيس البرازيل قد زار كركاس وأسانسيون وبيونس آيرس كما أنه قد استضاف في البرازيل الرئيس مورالس بيرمودز رئيس بيرو والرئيس لوبيز بورتيللو ورئيس المكسيك والرئيس فيديلا رئيس الأرجنتين . ان البرازيل قد أسهمت بذلك مع الدول الشقيقة في الجهد الرامي الى بناء تفاهم ديناميكي فعال فيما بين دول أمريكا اللاتينية .

وخلال هذه الدورة ، سوف نهتفل بالذكرى العشرين لاعلان منح الاستقلال للدول والشعوب المستعمرة ، وهو أداة أساسية لتأكيد حق تقرير المصير والسيادة والاستقلال .

وينبغي الآن أن نركز على مسألتنا ناميبيا والقضاء على التفرقة العنصرية في جنوب افريقيا ،
والا فاننا سنواجه احباطا متواصلا لشعبي هذين البلدين ولجميع شعوب الأمم المتحدة . وينبغي
أيضا بذل كل جهد من أجل ضمان النتائج المثمرة والعاجلة الناتجة من الخبرات التي جنتها الأمم
المتحدة على مدى سنوات طويلة في حل مشكلة ناميبيا التي يمثل شعبها ، منظمة سوابو . ان المخاطرة
التي تعرضنا لها منذ أن اعتمد القرار ٤٣٥ الذي اتخذ منذ عامين ، كانت في وضع الثقة المفروطة
في المفاوضات التي لم تتقدم وفقا للتوقعات المشروعة .

ان استمرار العدوان العسكري الذي تقوم به حكومة جنوب افريقيا ضد انغولا وزامبيا ، أمر
لا يمكن قبوله . ان المحاولات السياسية مثل اقامة ما يطلق عليه الجمعية الوطنية في ويندهوك ، أمر
غير مقبول أيضا . ان التبادل الأخير للرسائل مع الأمين العام ، يوضح الاتجاه الخادع والتسويفي ،
لموقف جنوب افريقيا . وبالنسبة لهذه المشكلة والمشاكل الأخرى الواردة في جدول أعمالنا ، فان
موقف منظمة الوحدة الافريقية وخاصة دول المواجهة هو موقف أساسي ، حيث تأكدت في لوساكا أخيرا
الأولوية التي يعلقونها على مشكلة ناميبيا على أساس النصوص التي اعتمدها الأمم المتحدة .

ان مسؤولية هذه المنظمة في الحفاظ على السلم والأمن الدولي ، لا تسمح لنا بأن ننفصل
التصاعد الراهن للتعنت والتعسف والعنف الذي يجعل احتمالات السلم في الشرق الأوسط مستبعدة .
وتعد خطورة بعض التدابير التي أقرت أخيرا أو أعلن عنها وهي تخص تعزيز الاحتلال غير
المشروع أو الضم الرسمي للأراضي التي تم الاستيلاء عليها بالقوة . ولقد أعرب مجلس الأمن فعلا عن
رفضه العام للتدابير التي تحاول تغيير وضع مدينة القدس من طرف واحد .

وفيما يتعلق بارساء قاعدة من أجل سلام شامل وعادل ودائم ، فان البرازيل تؤكد من
جديد على أنه من الضروري لكي يسود الاتفاق العام في الرأي تأمين مايلي : الانسحاب الكامل
لقوات الاحتلال من جميع الأراضي العربية ، وممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه المشروعة والثابتة في
العودة الى أرض الوطن وفي تقرير المصير والسيادة والاستقلال في فلسطين وفقا للميثاق وقرارات الامم
المتحدة المتصلة بالموضوع ، ومشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في مفاوضات السلام ، والاعتراف بحق
جميع دول المنطقة في العيش داخل حدود معترف بها .

كما أننا نتوقع أن يقدم المجلس اطاراً أكثر شمولاً وملاءمة للنظر في هذه المسألة ، بحيث يواجه حقوق الشعب الفلسطيني بما هي جديرة به فعلاً .

وأود كذلك أن أشير بصفة خاصة الى مأساة لبنان ، وهي بلد المنشأ للعديد من البرازيليين الذين أسهموا بشكل كبير في حياتنا الوطنية . ان هذه الدولة جديرة بأن نتضامن معها جميعاً للحفاظ على استقلالها وسيادتها وسلامة أراضيها .

وعند ما توجهت بالخطاب الى الجمعية العامة في العام الماضي ، فقد لاحظت ان الاقتصاد العالمي كان يدخل عقد الثمانينات في حالة عدم استقرار عام . ولقد تفاقم أيضا الوضع الاقتصادي العالمي خلال الأشهر الاثني عشر الماضية ، وان هذا لدليل صارخ على اننا نواجه جميعاً بوضع جديد تماماً في شروطه المتميزة .

اننا نمر خلال مرحلة - أكثر من أن تكون مرحلة انتقالية - من بطء الايقاع في نمو الانتاج العالمي وزيادة التوتر التبخمي . ان هناك أزمة منهجية شاملة وعميقة تؤثر على اقتصاديات الدول الصناعية وتزيد من الاختلالات وعدم التوازن في علاقاتها بالعالم النامي .

ان ما يطلق عليه " أزمة الطاقة " وهي موضع اهتمامنا الأساسي اليوم لها مفعولاً مساوياً بما لها من آثار اقتصادية ، وينبغي أن نعترف بما هو واقع ليس كأمر طارئ أو خارجي بل كعنصر شامل وجزء لا يتجزأ من أزمة هيكلية ذات طابع أوسع وأكثر استمراراً . اننا نشعر بمشكلة الطاقة أساساً في بعدها الخاص بالعلاقات بين الشمال والجنوب . ولذلك ولكي يكون حلها ناجحاً فإنه ينبغي أن ننشده من خلال الجهود الرامية الى المراجعة العالمية للعلاقات القائمة بين الدول المتقدمة والدول النامية في جملتها .

ان هذا ليقوم دليلاً قاطعاً ، لا يمكن انكاره ، على أن الدول النامية قامت حديثاً بدور متزايد وحاسم في النسيج الاقتصادي الدولي سواء بوصفها موردة للمواد الخام أو كأسواق تزدهر منافستها للمورد بين الصناعيين أو كمناطق للاستثمارات الجديدة أو كمستخدمة لرأس المال الذي يفتقر الى البدائل لاستخدامه في الاقتصاديات النامية التي تعاني اما من الركود او من النمو المنخفض .

ان هذا الدور للعالم الثالث قد تحقق ليس بسبب أن الأسواق العالمية قد أصبحت أكثر استجابة لأمانى وحاجات البلدان النامية ، ولكن لقد تحقق هذا الدور في الواقع بالرغم من معوقات ملحة وفي كثير من الحالات متزايدة مثل الصيغ الأكثر فعالية الجديدة لسياسات الحماية ونقل التوترات التضخمية التي تحدث بسبب الزيادة المعقدة لأسعار النائدة في أسواق رأس المال .

وفي السنوات القليلة الاخيرة فان العالم الثالث كان بمثابة عنصر هام في تعزيز مستوى النشاط الاقتصادي في الدول المتقدمة . واذا نظرنا الى الأمر بالمنظور الضيق للوضع الراهن فان العالم المتقدم ، ربما تحت ضغط مشاكله الخاصة ، قد اتبع موقفاً يبتعد عن مشاكل التخلف . ومن الواضح في اجتماعات القمة لما يسمى " بالسبعة " وفي محافل أخرى متعددة الأطراف أنه قد وجه اهتمام أقل للمشاكل الهيكلية للعلاقات بين الشمال والجنوب ، وأصبح من السائد الاقتصار على نظر الاجراءات الهامشية والقاء مسؤولية الشرور التي يعاني منها الاقتصاد العالمي على الزيادات في أسعار البترول .

والدليل الثاني الأكثر وضوحاً لابتعاد الشمال عن الجنوب هو محاولة تقديم مجموعات بذاتها من البلدان النامية وتقسيمها حسب مستوى الدخل ومستويات التصنيع أو تصنيفها اما كمستوردة أو كمصدرة للبترول . وقد تم التركيز على هذا المفهوم بغية احداث آثار انقشامية . وفي الواقع فان التصنيف ما هو الا دليل آخر على الاتجاه الحمائي من جانب العالم المتقدم وافقار الرغبة في نفاذ الماهرة التخلف في كليتها بجميع جوانبها الاقتصادية والتكنولوجية والاجتماعية .

لقد حان الوقت لأن نتحقق من أن التكامل التام والحقيقي للبلدان النامية في الاقتصاد الدولي لا يمكن أن يتحقق عن طريق فرض الاطار المؤسسي الذي سبق تقريره من جانب واحد عن طريق القوى الاقتصادية الكبرى ، على هذه الدول ، ولكن يمكن أن يتحقق فقط عن طريق السماح لهذه الدول بالوصول المناسب لعمليات صنع القرار فيما يتعلق بالمشاكل التي تؤثر على الوضع الاقتصادي العالمي . ومن الوهم أن نفترض أنه على الساحة الدولية الجديدة التي نواجهها أن نقول انه من الممكن أن تستمر الهياكل المتميزة ، وفي نفس

الوقت ، نستطيع ايجاد حلول للمشاكل العالمية . ان هذه المحاولة التي تعمل على حماية هياكل باءة للسيطرة في مجالات التجارة والتمويل والتكنولوجيا لا يمكن الا أن تؤدي إلى زيادة حدة المصاعب الراضنة . وفي عالم اليوم فان ممارسة القوة يتناقض وأهداف الرخاء . ولقد حان الوقت كي نفسر ، من جديد ، الروابط الجديدة بين دول الشمال والجنوب وأن نستبدل التكافل الجدلي بالبناء العملي لتبادل المنفعة .

وحتى نحقق الفائدة المتبادلة فان على البلدان المتقدمة أن تعترف بأن الحلول لن تتمخض تلقائيا عن مداوات جزئية تتخذ في وكالات ومحافل متعددة الأطراف اذا ما استمرت الهياكل الحالية للصفوة التي تتخذ القرارات والمعايير المحمول بها اليوم . ان هذه المعايير كان من الممكن العمل بها في الماضي الا أنه من غير الممكن أن تستخدم في الوقت الراهن لأنها لا تستخدم الهدف المرجو منها . ان المشرى الأساسي لما يسمى بالمفاوضات الشاملة هو أنها تتقدم لنا جميعا فرصة ، وربما كانت الفرصة الوحيدة ، للبحث عن مجموعة من التدابير المتكاملة والمنسجمة من أجل اعادة صياغة العلاقات بين الشمال والجنوب . ويمكن لهذه الفرصة أن تتبلور اذا ما استلعبنا أن نقوم بالمهمة الملحة لايجاد رغبة سياسية نفي محفل عالمي ، وأتصد الجمعية العامة للأمم المتحدة ، تتولد عنها تعديلات هامة في المؤسسات الاقتصادية المتعددة الأطراف ، وذلك لجعلها أكثر انفتاحا لمشاركة البلدان النامية وأكثر استجابة لحاجات هذه البلدان .

لذلك فان حكومة البرازيل لا يمكن أن تخفي قلقها البالغ ازاء المأزق الذي حدث منذ بضعة أيام أثناء الدورة الاستثنائية الحادية عشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة . وفي رأينا فان الفشل في بدء المفاوضات الشاملة لا يمكن أن يعوض عنه وجود توافق الآراء بشأن نص استراتيجية تنمية دولية جديدة . ومن وجهة نظر حكومة بلادي فان مثل هذا النص لا يعد مرضيا ، لأنه لا يأخذ في الحسبان التقدم الأساسي الذي يعزى الى اتفاقات سابقة تتم التوصل اليها في محافل أخرى وما زالت تتعرض لتحفيزات واعلانات ذات طبيعة تقييدية أو تفسيرية من جانب البلدان المتقدمة .

وهناك حقيقة هامة هي أن العالم الثالث قد استطاع أن يحتفل بوحده برغم الخلافات المشروعة في المصالح التي قد تظهر أحيانا ، وبغض النظر عن الضغوط الخارجية كما سبق أن أشرت .

ان الأزمة الراهنة تجرنا بالضرورة الى وحدة متزايدة فيما بين دول أمريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا في جهد مشترك لمراجعة النظر في النماذج التي تحكم علاقاتها مع الشمال . ومع ذلك فان هذه الأزمة لا تمنعنا من أن نواجه تحديات جديدة ومن أن نتغلب على العراقيل . ينبغي اذن أن تضمن وحدتنا تعزيزا وتنشيطا مستمرا لجهودنا من أجل زيادة قيمة الموارد النادرة الغير متجددة والتي تتسبب في آثار ذات طبيعة مأساوية في بلدان نامية أخرى . ولقد آن الأوان لكي نعبئ جهدا مكثفا ، في اطار العلاقات بين الجنوب والجنوب ، لتنويع وتوسيع قواعد التفاهم والتعاون . ان تدفقات منسقة وجوهرية وفعالة للتجارة والتمويل فيما بين البلدان النامية يجب أن تضاف الى الروابط السياسية والى المفاهيم المشتركة بشأن الشمال والجنوب .

ان الامكانيات الصناعية والتكنولوجية والمالية الموجودة حاليا في العالم الثالث ، بالإضافة الى موارده الطبيعية والبشرية الضخمة تفتح أمام دول القارات الثلاث النامية آفاقا واسعة لعلاقات مثمرة مباشرة ، لتحاشي الاجراءات السياسية والاقتصادية للانتقال من خلال المراكز الرئيسية . وباختصار فان التحدي المفروض علينا هو ايجاد وجه فريد للعالم الثالث يقوم على حقائقه الداخلية وليس على مجرد التعبير عن الخلافات بيننا وبين الدول المتقدمة . ان النجاح في هذا الجهد الرائد لانشاء روابط من المشاركة الفعالة بين البلدان النامية يتوقف على التزام سياسي واضح . ان الارادة المشتركة للتقارب هي وحدها سوف تسمح لنا بتحقيق نتائج محددة . ومثل هذا القرار يجب أن يكون حاسما لأن الصعوبات عذيمة في انشاء روابط بين دول مثل دولنا ظلت لمدة طويلة موجبهة في المجالات الاقتصادية والمالية في اتجاه المراكز الصناعية الكبرى .

والبرازيل من جانبها تثق في أن دول الجنوب ستكون قادرة على استغلال الصعوبات الحالية من أجل إعادة تأكيد شخصيتها وتعزيز واثراء وحدتها وتضامنها ، وهذا هو عنصر لاغنى عنه لنجاحها في نضالها للتغلب على التخلف ، ومراجعة ظروف علاقاتها بدول الشمال الصناعية .

هذه في المقام الأول هي الملاحظات التي أردت باسم وفد البرازيل أن أبدأ بها بمناسبة افتتاح مناقشات الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة .
وإذا كنا خلال هذه السنوات قد أكدنا على قلقنا ، وذلك لأن تطور الأحداث الدولية يسير بخطى سريعة بينما الحلول مازالت بعيدة عنا وكلماتنا انما تعكس المشاكل المتزايدة وكذلك القصور الخاص بعملية اتخاذ القرارات الدولية ، فان وفد بلادى يؤكد أننا ننتظر اليوم الذى نستبدل فيه بالموضوعات المثيرة للجدل والخلاف فى جدول أعمالنا موضوعات أخرى تبعث على التعاون والتفاهم المشترك .

وإثناء أشهر العمل الثلاثة التي أممنا ، فان وفد البرازيل يرمي الى تحقيق وبذل جهود متزايدة لضمان المشاركة في الحوار الدولي ، ونحن نؤكد أن الامم المتحدة هي الأداة المناسبة لكي يحقق المجتمع الدولي أهداف السلام والتنمية .

السيد ماسكي (الولايات المتحدة الأمريكية) (الكلمة بالانكليزية) : السيد الرئيس، أمنتم على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة ، وهو اعتراف بمهارتكم الدبلوماسية الفائقة ، وأهم من ذلك فان انتخابكم يعتبر اشارة بد ولتكم وبإسهامها في التعاون والتفاهم الدولي .
ونبابة عن الولايات المتحدة ووفدها في هذه الجمعية ، فاني آتي اليوم لكي أعرب من جديد عن التزام الولايات المتحدة بالأمم المتحدة .

وآتي أيضا لكي أعرب عن آمالنا بالنسبة لمستقبلها في لحظة نجد فيها ان العالم يعاني اضطرابا عميقا من جراء التوتر . ان السلم مهدد من جراء النزاعات الإقليمية المتفاقمة ومن هجوم الغوى على الضعيف . ان الدول كبيرها وصغيرها يواجه ارتفاعا كبيرا في أسعار النفط وضغطا اقتصاديا كبيرا ، وفي كثير من الدول فان الفقر والقمع يشكلان وحدة متفجرة .

ومنذ أسابيع قليلة مضت ، تحدثت في هذه الجمعية عن الاقتصاد الدولي وأكدت على التزام الأمم من أجل التعاون في مواجهة المشاكل الاقتصادية العالمية مثل : الخلل في المدفوعات، والتضخم في نفقات الطاقة ، والنمو البطيء في كثير من البلدان النامية ، والتآكل البيئي بل والمجاعة أيضا .

ان عدم قدرتنا على التوصل الى اتفاق عام في الرأي بشأن الاجراءات من أجل مفاوضات

شاملة ، هو مجرد وقفة في العملية وليس اخفاقا في اهدافنا ، ولا اعني بذلك أن أقول ان الاختلافات التي منعنا من ايجاد صيغة من أجل المفاوضات الشاملة يمكن أن نتجاهلها لانها فعلية وجوهريية ونحن على استعداد لاستخدام فترة انعقاد هذه الجمعية من أجل مواصلة المناقشات التي من شأنها أن تفضي الى اجراءات أو الى جدول أعمال والى هيكل تفاوضي من شأنه أن يدعم اتفاقا واسع النطاق فيما بين جميع الدول الممثلة هنا .

وأود اليوم أن أنظر فيما وراء المشاكل الاقتصادية الى شرط وحيد يعتبر أساسيا من أجل التقدم الجوهري ألا وهو السلام . فإذ كنا مهتمين فعلا وحقا ببناء عالم يعمه السلام وتزفر عليه العدالة ، فإن أمم العالم وهذه المنظمة لا يمكنها أن تفضى النظر عن بعض الالتزامات السياسية والقانونية . ان هذه الالتزامات ضرورية مثل الالتزامات الاقتصادية التي تحدثت عنها آنفا . ان هذه المسؤوليات ليست بالجديدة ، فقدت وردت في ميثاق الأمم المتحدة ولكن الظروف الجديدة الخطيرة تقتضي أن نعالجها من جديد والا فاننا سوف نخفق في تحقيق هدف الأمم المتحدة الذي أنشئت من أجله .

ان التزامنا الأول هو الاحكام عن العدوان وان نعالجه بكل قوة . ان المادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة تنص على قمع أعمال العدوان وغيرها من انتهاكات السلام . وتمنع المادة الثانية، التهديد أو استخدام القوة ضد وحدة أراضي أية دولة أو استقلالها السياسي . ومن ثم فان الامم المتحدة ينبغي عليها أن تواجه الهجوم المتواصل ضد افغانستان . انني أثير هذه القضية ليس من أجل اثاره تبادل بلاغي وليس لصالح اثاره الجدل ولكن من أجل صالح السلام .

واليوم فان أكثر من مليون لاجيء يعتبرون بد يلا عن الخسائر في الارواح نتيجة للعنف في افغانستان ، كما أن استقلال دولة بعينها يتعرض للخطر . واذ استمر هذا الهجوم فان استقلال ووحدة كل دولة عزلاء وصغيرة سوف يصبحان موضع شك .

وفي كانون الثاني /يناير الماضي ، عقدت دورة استثنائية للجمعية العامة قامت بشجب الهجوم ضد افغانستان وكان ذلك بأغلبية كبيرة . اننا نعتقد اعتقادا راسخا ان الجمعية العامة في دورتها الخامسة والثلاثين ، ينبغي عليها أيضا أن تعمل بموجب الميثاق من أجل دعم مبادئ الأمم

المتحدة ، وعلينا جميعا أن نعمل على الانسحاب الكلي للقوات السوفياتية ، وعلى ايجاد تسوية سياسية ، كما يجب علينا أن نؤازر مبادئ عدم التدخل وتقرير المصير وعدم الانحياز بالنسبة لافغانستان .

وفي كمبوتشيا أيضا ، مازال العدوان المسلح جاريا . واننا نرحب بتلك الانباء التي تفيد احراز بعض التقدم ، تحت قيادة الامين العام للأمم المتحدة والمنظمات الدولية ، في تخفيف ظروف الحرمان والمرض التي ضربت أطنابها منذ عام مضى . ان خطر المجاعة المتجددة يقتضي المزيد من الاسهام بقدر كبير من جانب المجتمع الدولي .

ورغم بعض التحسن الذي طرأ على الموقف الانساني اليائس في كمبوتشيا ، فانه لم يحرز أي تقدم على الاطلاق نحو ضمان انسحاب القوات الفيتنامية المحتلة وتقرير المصير لشعب كمبوتشيا كما نص على ذلك قرار العام الماضي بشأن كمبوتشيا الذي تبنته دول عدم الانحياز ، واننا نؤيد بكل قوة أساس التسوية الوارد في هذا التقرير والذي أعتمد بأغلبية كبرى بما في ذلك مفهوم عقد مؤتمر دولي . وقبل كل شيء فلنضع نصب أعيننا هدفين أساسيين قامت من أجلهما هذه المنظمة ألا وهما : معارضة العدوان المسلح والقضاء على آثاره . ولا يمكن أن يكون هناك انجاز أهم من ذلك بالنسبة لنفوذ وفعالية الأمم المتحدة في المستقبل ، ولا يمكن أيضا أن يكون هناك ضرر أكثر من الاخفاق في معالجة هذه القضايا .

أما التزامنا الثاني الذى نص عليه ميثاقنا فهو تسوية النزاعات الدولية بالطرق السلمية. ان تحقيق هذا الهدف لا يزال ملحا وهاما في منطقتين رئيسيتين ألا وهما الشرق الأوسط وجنوب افريقيا .

في الشرق الأوسط ، فان الولايات المتحدة ملتزمة بسلم شامل ، سلم دائم يقوم على أساس مبادئ قرارى الأمم المتحدة ٢٤٢ (١٩٦٧) ، ٣٣٨ (١٩٧٣) . اننا لمصمون على أن نسير بعملية السلام الى نتائج موفقة ، تلك العملية التي بدأت في كامب دافيد منذ عامين . ان هذه العملية قد حققت شيئا كان يبدو مستحيلا ألا وهو السلام بين مصر واسرائيل . والآن ، فـان المفاوضات تتركز على هدف ثان : وهو اتخاذ خطوة أولى وهامة نحو حل مشكلة فلسطين . ان محادثات الحكم الذاتي الجارية ترمي الى هدف التوصل الى ترتيبات مؤقتة لاقامة حكم ذاتي كامل لشعب الضفة الغربية وغزة . وبعد ذلك ، فان العملية سوف تنتقل الى مرحلة المفاوضات التي سوف تحدد الوضع النهائي لهذه المناطق .

اننا ان نسعى جاهدين لحل هذا النزاع ، فانا ملتزمون بايجاد حل لمشكلة فلسطين من جميع نواحيها ؛ وفي الوقت ذاته بالأمن الدائم لدولة اسرائيل . ونحن لا تراودنا أية أوهام فيما يتعلق بالصعاب التي تكتنف هذا المسعى . اننا نتناول نزاعا طال أمده ، وهناك مشاعر جامحة ولا يمكن أن يكون هناك طريق مختصر .

ومن ثم ، فاني أنادى اليوم جميع أعضاء هذه الجمعية بأن يقدموا مؤازرتهم لهـذه المفاوضات . ان كامب دافيد قد برهنت حتى الآن - والنسبة للمستقبل أيضا - على أنها أهم طريق يبعث على الأمل بالنسبة للسلم في الشرق الأوسط . فليس هناك بديل للمفاوضات الا استفحال النزاع ، فلنتذكر أن الاختلافات هي أنهار ينبغي أن نعبرها وليست أسبابا نعطيها ظهورنا . ان هذه العملية يمكن أن تكون مثمرة ، وهذه المفاوضات سوف تفضي الى السلام ، وقد تأكد ذلك في الشهور الأخيرة في جنوب افريقيا . فعن طريق مشاورات شاقة ، فان الدولة الجديدة لزيمبابوى قد بزغت الى الوجود في سلام . واليوم ، لدينا كل الأسباب التي تدعونا الى الاحتفال ليس فقط بهذا الانجاز - بل كذلك بالطريقة التي عملت بها الأمم من أجل تحقيقه . والنسبة للمستقبل ، فان تسوية زمبابوى تتيح لنا أملا ونموذجا لتسويات سلمية في جنوب افريقيا وغيرها .

ان الولايات المتحدة سوف تواصل جهودها القوية من أجل دعم خطة الأمم المتحدة — من أجل ناميبيا . فلم يعد هناك قضايا رئيسية جوهرية تتطلب حل . وانني على قناعة بأن خطة الأمم المتحدة سوف تنفذ على نحو يتسم بالعدالة . وكل مايتبقى هو أن تقوم جنوب افريقيا — لصالحها ولصالح السلم في المنطقة ولصالح شعب ناميبيا — بقبول تنفيذ تسوية الأمم المتحدة . واذاللم يحدث ذلك بصفة عاجلة ، فان هذه الفرصة للسلم سوف تضيع وسوف نواجه مستقبلا مريرا من نزاع مستمر وممتد ومعاناة بشرية مأساوية .

ان التسوية في زبابوى يمكن كذلك أن تتيح سابقة لتفجير سلمي في جنوب افريقيا . وسوف نواصل حث حكومة جنوب افريقيا على التخلي عن تلك السياسة البغيضة للترفة العنصرية . اننا نرى من الأمور العاجلة أن تكون هناك محادثات بين الزعماء بشأن التغير المنظم والسلمي في جنوب افريقيا طالما أن الوقت يسمح بذلك .

وينبغي أن نواصل سعيينا من أجل السلام واعادة الاحترام للقانون الدولي في أجزاء أخرى من العالم أيضا . ففي لبنان وفي قبرص وفي أماكن أخرى ، سوف نقدم كل تأييدنا لجهود حفظ السلام التي تبذلها الأمم المتحدة .

وعلى الرغم من أن مسألة الرهائن الامريكيين في ايران ليست بندا مدرجا بجدول أعمال هذه الجمعية ، الا أنه لا يزال موضوعا له أهمية بالغة ، وينبغي أن نجد حلا لهذا المأزق المأساوي بطريقة تدعم السلام وتعيد الاحترام للقانون الدولي . ان الموقف المستمر في ايران يزيد من حالة القلق بالنسبة للأمن والاستقرار في جنوب غرب آسيا . ان أمن ايران ذاتها واستقرار المنطقة يعتمد على دولة ايران المتحدة القوية المستقلة التي تعيش في سلام مع جيرانها .

بنهاية النظام السابق و وفاة الشاه انتهى فصل في تاريخ ايران وبدأ فصل جديد ، ونحن نؤكد هنا أننا نعتزف بحقيقة الثورة الايرانية ونحترم حق شعب ايران في اختيار شكل حكومتهم دون أى تدخل من أى نوع كان . وبرزوغ دستور جديد وهيكل حكومي ودعم تدريجي للسلطة ، فان جمهورية ايران الاسلامية يمكن أن تضطلع بالتزاماتها وبدور مستقل في مجتمع الأمم . ومن الخطوات المحتمة لذلك عودة الرهائن الامريكيين سالمين لأسرهم . وخلال الثلاثمائة والأربعة والعشرين يوما من الأسر فان أعضاء الأمم المتحدة ومؤسساتها قد أعربوا عن قلقهم

ازاء الرهائن بطرق لا حصر لها وبلا فراج عنهم في سلام - كما حث على ذلك مجلس الأمن - تكرر وتكرارا ومحكمة العدل الدولية فان ايران يمكن أن تضع حدا لعزلتها عن تلك الدول التي تعيش وفقا للقانون الدولي - وسوف تنتهي العقوبات المفروضة عليها .

انني اليوم أحث دولة ايران وبرلمانها وشعبها أن تبحث مشكلة الرهائن من ناحيتهم - الانسانية . ان هؤلاء الأبرياء وأسرههم قد تعرضوا لمعاملة شديدة . انني أطلب من مجتمع الأمم أن ينضم الينا في الحث على وضع حد لتلك الأزمة بطريقة شريفة ومسالمة وعادلة . كما أننا نعلم أنه في ايران - كما هو الحال في الولايات المتحدة - هناك مشاعر عميقة نتيجة لتلك المعاملة التي حدثت في الماضي . اننا على استعداد على أن نضطلع بدورنا في حل عادل لهذه القضايا فيما بيننا . ان البرلمان الايراني قد أعلن عن أنه سوف يعين لجنة لتناول موضوع الرهائن ، ويحددنا الأمل في أن هذه الخطوة الايجابية سوف تقرب حكومة ايران من قرارها بشأن الافراج عن الرهائن . ان الولايات المتحدة تشارك في كثير من القيم المشتركة مع شعب ايران ، وعندما يعود الرهائن سالمين الى أسرهم ، فاننا على استعداد لتناول جميع القضايا المتعلقة وسوء التفاهم بين ايران والولايات المتحدة وذلك على أساس الاحترام المتبادل والمساواة ، وذلك حتى نتوصل الى تفهم بشأن المبادئ التي سوف تحكم علاقاتنا .

وان نتطلع الى المستقبل ، فانني أحث الأمم المتحدة على أن تتخذ بمنتهى السرعة تدابير فعالة وحازمة من أجل مواجهة الخطر العالمي للهجوم على الدبلوماسيين وغيرهم . ان الخطر الذي يمثله هذا التهديد على الحياة الدولية المدنية يتزايد ، ولا يمكن لمؤسسة للسلام أن تغفل ذلك . ومن ناحيتنا ، فان الولايات المتحدة تسعى الى السلام مع كل الأمم ، سواء كان ذلك مع ايران أو الاتحاد السوفياتي . فاننا شغوفون بتخفيف التوتر واعادة العلاقات المثمرة بسرعة .

وفي جميع الحالات ، فان سياستنا تعكس التزامنا بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى . وكما أكد الرئيس كارتر ، فاننا لن نتدخل في شؤون بولندا ، ونتوقع من الآخرين أن يحترموا بدورهم حق بولندا في حل مشاكلها بطريقتها الخاصة .

ان هناك التزاما آخر يقع على عاتق الامم وهو الرقابة على الاسلحة والحد منها . ان هناك فترة من التوتر البالغ في العالم تجعل هذا الالتزام أكثر صعوبة من ناحية التنفيذ ، ولكن في الوقت نفسه تجعله أكثر الحاحا .

ولهذا السبب ، يؤكد اليوم من جديد التزام حكومة بلادي بالرقابة على الاسلحة ، وبالتدابير العملية التي من شأنها أن تسهم في السلم العالمي ، ودعم الاستقرار الدولي . ان الرئيس كارتر قد أعرب عن هذا الالتزام الأساسي عندما تولى الحكم كرئيس في كانون الثاني /يناير ١٩٧٧ . ولا يزال هذا الالتزام ساريا حتى الآن .

دعوني أقدم لكم بعض الامثلة الملموسة على هذا الالتزام . ان بعض جهود الرقابة على الاسلحة التي سوف أذكرها تتضمن اسهاما فعالا من جانب الأمم المتحدة ؛ وغيرها تتضمن مفاوضات خارج اطار الامم المتحدة . ولكنها جميعا تهتم المجتمع الدولي بشكل كبير لأن سباق التسلح اذا ظل دون تقييد فسوف يخيم الظلام على أفق البشرية جمعا .

أولا ، يعتزم الرئيس كارتر التحرك قدما بسرعة كبيرة قدر الامكان نحو التصديق على معاهدة سولت الثانية ، ومن ثم فان الرئيس يعتزم التشاور مع قيادات مجلس الشيوخ بعد الانتخابات مباشرة بغية استئناف عملية التصديق بأكبر سرعة ممكنة .

ونحن نعتبر ان التصديق على معاهدة سولت الثانية والتحرك نحو عملية سولت أمر ذو أهمية بالغة . وينبغي على الاتحاد السوفياتي أن يدرك أنه بالنسبة لكثير من الامريكيين ، فان الأفعال السوفياتية الاخيرة قد شككت في التزام الاتحاد السوفياتي بالسلم والتعاون الدوليين . ومن ثم فاننا ندعو الاتحاد السوفياتي أن يتخذ اجراءات من شأنها أن تدعم ، وألا تضر ، باحتمالات " سولت الثانية " وغيرها من جهود الرقابة على الاسلحة .

ثانيا ، اننا ملتزمون بالحد المتساوي للقوات النووية في اطار سولت الثالثة . وقد بدأنا فعلا المحادثات مع وزير خارجية الاتحاد السوفياتي هذا الاسبوع من أجل مناقشة هذا الموضوع والسعي نحو اتفاق بشأن الترتيبات للبدء في المحادثات فوراً .

ثالثا ، اننا ملتزمون بالسعي نحو معاهدة فعالة للحظر الشامل للتجارب . وهناك تقدم كبير قد أحرز نحو هذا الهدف ، واننا مصممون على مواصلة هذه الجهود بكل نشاط .

رابعا ، ان الولايات المتحدة ملتزمة بمحادثات فيينا من أجل تحقيق خفض وتحديد متوازن ومتبادل في القوات ، وكذلك من أجل التخفيف من المخاطر الكامنة في الوجود الكبير للقوات العسكرية في وسط أوروبا .

خامسا ، اننا على استعداد لكي نطور مجالات الامن في مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا .

وإذا ما سمح الموقف الدولي وكان هناك تقدم متوازن في جميع مجالات مؤتمر الاستعراض في مدريد بما في ذلك مجال حقوق الانسان ، فاننا على استعداد لبحث مؤتمر أوروبي لاحق في مدريد للدول الموقعة على الاتفاقية بشأن تطوير مبادئ بناء الثقة العسكرية .

سادسا ، اننا نؤيد جهود لجنة نزع السلاح الموسعة من أجل وضع أحكام لاتفاقية دولية بشأن الاسلحة الاشعاعية . كما أننا نؤيد كذلك عملها من أجل حذر شامل للأسلحة الكيميائية ، وسوف نواصل المناقشات الثنائية مع الاتحاد السوفياتي بشأن حظر فعال ضد الاسلحة الكيميائية .

وأخيرا ، فان المزيد من انتشار الاسلحة النووية يشكل خطرا كبيرا على السلم والامن الدوليين . اننا نؤيد بكل قوة الجهود الرامية من أجل خفض مخاطر الانتشار النووي . ان معاهدة عدم الانتشار هي حجر الزاوية في هذه الجهود . اننا نحث بكل قوة ، الدول غير الأطراف في تلك المعاهدة أن تنضم اليها لأن ذلك يدعم أمن جميع الدول النووية وغير النووية على حد سواء وفي مؤتمر الاستعراض الخاص بمعاهدة عدم الانتشار الذي اختتم أخيرا ، كان هناك اتفاق اجماعي حول سلامة المعاهدة بصفة أساسية ، والرغبة في التمسك العالمي بها . اننا نعلق أهمية كبيرة على تلك الدول غير النووية التي لم تنضم الي تلك المعاهدة من أجل تحقيق ضمانات دولية واسعة النطاق وشاملة . واننا نعتقد أن قبول ذلك سوف يصبح شرطا لالتزامات تلك الدول من الناحية النووية . اننا نواصل عملنا من أجل عالم نجد فيه جميع الدول تشارك في الاستخدام السلمي للطاقة النووية دون أي خطر لانتشار الاسلحة النووية .

وقبل أن أترك هذا الموضوع دعوني أؤكد اهتمامنا العميق بأمر آخر متعلق بالرقابة على الاسلحة ، فاذا ما نجحت الرقابة على الاسلحة ، فان الاتفاقيات ينبغي أن تحترم . ان الموضوعات

التي أثرت عن طريق التقارير المستمرة حول استخدام الاسلحة الكيميائية ، في أفغانستان ولاوس وكمبوتشيا لا يمكن تجاهلها من جانب المجتمع الدولي . واذا فعلنا ذلك فنحن نقوض القانون الدولي والرقابة على الاسلحة . ان الولايات المتحدة ترحب بالتأكيد الذي أجرته لجنة نزع السلاح في دورتها الاخيرة ، على الحاجة الى جهود دولية من أجل تحديد الحقائق وراء تلك التقارير . اننا نعتقد أنه ينبغي أن يكون هناك تحقيق نزيه عن تلك التقارير من جانب الأمم المتحدة .

ولهذا ، فان الالتزامات التي ذكرتها لا تعتبر حصرا للمسؤوليات الملقة على عاتق الدول ومجتمع الامم اذا كان لنا أن نحقق السلام . وانني لا أعني بالسلام ذلك الاستقرار الهش المصطنع الذي يصحبه قمع شعب من جانب حكومته . انني أعني الاستقرار الفعلي للمجتمعات التي تعيش في سلام مع نفسها لمراعاة حقوق المواطنين وحمايتهم .

ومن ثم ، فاني أختتم كلمتي بالتأكيد على التزام آخر للدول . التزامنا بالتمسك بحقوق الانسان والاهتمام بكل حرارة باحتياجات الانسان الاساسية . وفي الاعلان العالمي لحقوق الانسان ، فان مجتمع الامم قد حدد في نبيل مفاهيم حقوق الانسان وكرامته . وكما ورد في ميثاق الامم المتحدة ، فقد حددنا أيضا المفاهيم الخاصة بالتعاون السلمي .

ان اخفاق الامم في أن تكون على مستوى التزاماتها بحقوق الانسان هو مأساة مستمرة ، وقد يتضح هذا بجلاء في موجات اللاجئين التي تجتاح العالم في الوقت الراهن . ان أولئك اللاجئين البؤساء يمثلون تحديا كبيرا للمجتمع الدولي الذي تمثله هذه الجمعية . وعلى مدى الاعوام الخمسة الماضية ، فان الولايات المتحدة قد رحبت بما يزيد عن ٦٠٠٠٠٠ لاجئ من افريقيا ، ومن آسيا ، ومن أوروبا ، ومن الشرق الاوسط ، ومن نصف الكرة الغربي . وفي الشهور الخمسة الاخيرة الماضية وحدها استقبلنا ما يزيد عن ١٢٠٠٠٠ كوبي لجأوا الى شواطئنا . وقد مثل هذا تحديا كبيرا لمواردنا .

واعترافا بالحاجة الانسانية لهذه الموجة الواسعة النطاق من اللاجئين ، فان الرئيس كارتر قد أعلن عن عزم الولايات المتحدة على قبول ٢١٧.٠٠٠ لاجئ في العام القادم .

ان بلادنا - بطبيعة الحال - هي واحدة من الدول العديدة التي رحبت باللاجئين ، وساعدتهم ، فان أكثر من مليون لاجئ أفغانستاني قد لجأوا الى باكستان ، كما أن ٤٠٠ ألف لاجئ من الهند الصينية قد لجأوا الى تايلند ، وأكثر من ثلاثة ملايين لاجئ قد أصبحوا بلا مأوى في شبه الصحراء الافريقية . انها مشكلة عالمية تقتضي استجابة عالمية .

ان الجهود التي تم الاتفاق عليها في جنيف في العام الماضي من أجل تسوية مشكلة اللاجئين تتطلب طاقة وسخاء من ناحيتنا ، وينبغي أن ندعم مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين .

ان البرامج الانسانية للامم المتحدة ولغيرها من الوكالات تقتضي التزاما متجددا من جانبنا جميعا لدعمها وتعزيزها ، ولكن هذه المأساة البشرية لا يمكن أن تعالج الا بازالة أسبابها الاساسية ، والتغلب على الفقر ، ووضع حد لاستغلال حقوق الانسان في الدول ، وباقامة سلام فيما بين الدول حتى لا يجد أي شخص حاجة تدعوه الى أن يفر من وطنه ودولته .

هذا هو السبب الذي يحدو بدولتي الى أن تؤيد نمو الديمقراطية والحرية الشخصية في الامريكيتين ، وفي افريقيا ، وفي كل مناطق العالم . ان تحقيق هذه الاهداف بطريقة نهائية لا يزال هو التحدي الاكبر للامم المتحدة . ان احراز تقدم نحوها ينبغي أن يكون أحد أهداف هذه الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة .

ينبغي ألا نغض النظر عن هذه الحقائق . اننا نمر بوقت عصيب من الناحية الاقتصادية وقت يسوده التوتر فيما بين الدول الكبرى وفي مثل هذه اللحظات فان التعاون السلمي يصبح أكثر صعوبة ، وفي مثل هذه اللحظات فان التزاماتنا كأعضاء في هذه الجمعية للامم تكتسي أهمية جديدة ، وفي مثل هذه اللحظات عندما تحوم سحابة سوداء تخيم على تطلعاتنا من أجل تحقيق سلم نهائي يمكننا أن نضيء شمعة على طريقنا وذلك بتمسكنا باخلاص بالميثاق ، وبالقانون الدولي الذي نلتزم به وبمعايير السلوك الدولي التي تحمينا .

دعونا نأمل أن هذا الضوء سوف يبديد هذه الغيوم . غيوم التوتر ، والشقاق التي تحوم في أفق العالم اليوم .

ان الولايات المتحدة سوف تؤدي دورها ، وسوف تكون على مستوى التزاماتها لمواجهة العدوان ، ومن أجل بناء السلام ، ومن أجل الحد من الاسلحة ومن أجل تأييد حقوق الانسان ، ومن أجل دعم العدالة الاقتصادية . بالنسبة لنا وبالنسبة للامم الاخرى فان هذه المحاولات يمكن أن تحسن الحياة على هذه الارض الى حد كبير ، وان تبني سلما دائما وعادلا تتطلب اليه شعوبنا جميعا .

السيد بيريز لوركاى رودريغو (اسبانيا) (الكلمة بالاسبانية) : السيد الرئيس،

اسمحوا لي في البداية أن أعبر لكم عن ارتياحي بمناسبة انتخابكم كرئيس لهذه الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة . وأود أن أعبر أيضا - من خلالكم - عن صداقتي واحترامي لألمانيا الاتحادية وللشعب الالمانى النبيل الشجاع ، ومن خلال التاريخ فقد تمكن شعبانا من التفاهم ومن الابقاء على الجسور التي قامت بينهما في صداقة مستمرة هي دعائم السلام والحرية . أود أيضا أن أعبر للامم العام عن شكرنا للتفاني والمهارة التي يظطلع بها في مهمته الهامة والدقيقة ، وهذا يجعله يخدم بشكل أفضل المنظمة والتفاهم بين الامم .

ويسعدني أيضا أن أرحب بوفد زمبابوى الذى نال شعبها مؤخرا استقلاله الذى دافعت عنه اسبانيا دائما ودون أى تحفظ . ان وجود زمبابوى بيننا كدولة مستقلة وذات سيادة في الامم المتحدة يبرهن على أن مشاكل تصفية الاستعمار يمكن حلها وذلك عن طريق الوعي بالتاريخ ، والحسم وعدم التراخي في التفاوض .

ان سانت فنسنت وجزر غرينادين دولة لها علاقة وثيقة مع مجموعة دول أمريكا اللاتينية . وانني أرحب بوجودها هنا كأحدث عضو في منازمتنا . وأنقل الى حكومتها وشعبها رغبة اسبانيا في تقوية علاقات الصداقة ، والتعاون بينهما .

من المؤكد اننا نجتاز أزمة عميقة ، وأن عقود الامم المتحدة للتنمية والاستراتيجيات الدولية التي اعتمدت حتى الآن ، وميثاق حقوق وواجبات الدول الاقتصادية ، ودورات الامم المتحدة الاستثنائية لم تنجح في التوصل الى نظام اقتصادى متزن ، وان التوتر العالمى ، والمواجهة العالمية تزيد من بؤر التوتر والنزاع ، وكذلك فان الثورات التكنولوجية سوف تزيد من فرص المجابهة ، ولا تأخذ في الاعتبار ضرورة المحافظة على البيئة . وخلال السنوات الاخيرة لم

تجابه أزمات أكبر من الازمات الحالية في جميع المجالات ، ومن الواضح أن علينا أن نغير تصرفاتنا
وعلىنا أن نعدل مدونة السلوك الدولية وأن نقرن الاقتناع بالانفراج وأن نعزز وسائل مراقبة
التسلح ونبحث عن تجديد حقيقي للهياكل ونحقق انجازات جديدة في مجال حماية حقوق
الانسان .

بيد أن هذا لا يجب أن يشلنا أو يدعونا الى التشاؤم ، ان عدم الاكتراث لا يمكن
اعتباره خداعا سياسيا - وفقا لما قاله أحد المؤلفين الاسبان - بل افعال ممقوت يجب أن نواجهه
باعتراف القضاء على الظلم ، وفي الوقت الحالي فان الطريق الوحيد أماننا هو طريق التضامن
الدولي الذي يعنى الجهود ويصحح الهياكل القائمة .

ان اسبانيا التي لأسباب جغرافية وتاريخية وثقافية تنتمي الى العالم الغربي تحتفظ
بتضامن وثيق مع الغرب في الدفاع عن القيم والمبادئ التي تتمسك بها بعض الدول التي تعتبر
أن الحرية والعدالة والنظام الديمقراطي والشعبي للحكومة هو أساس تعايشها ، وهو الأمر
الذي استعادته بلادنا أخيرا .

ويتعين على أسبانيا وحدها أن تقرر وفقا لميثاق الأمم المتحدة ووثيقة هلسنكى الختامية ، شكل هذا التضامن في المستقبل ، هذا التضامن الذى يعنى البحث عن الانفراج الذى نعتبره أمرا لاغنى عنه من أجل التغلب على الأزمة الدولية . ولهذا السبب فان المؤتمر الدولي المنعقد الآن في مدريد يفرض علينا اللجوء الى جميع الأساليب من أجل ضمان استمرار التعاون بين الشرق والغرب .

ونحن نقوم الآن بالتعاون مع أوروبا من أجل اندماج المؤسسات الأوروبية ، لأننا نؤمن بالقيم وبالنظم السياسية والديمقراطية وبالذور التاريخي لأوروبا التي كنا عضوا بها في الماضي ونحن أعضاء فيها بشكل لارجوع فيه . ان أحدا لا يستطيع أن يدعي أن خصائصنا التاريخية تجعلنا بمنأى عن التيار الأوروبي ، ولكن على العكس من ذلك ، فقد قال أحد مؤرخينا الليبراليين :

” ان تاريخنا ليس تاريخا نادرا أو خاصا . ان مآسي أسبانيا عبر التاريخ هي جزء من مآسي أوروبا ” .

ولهذا ، فنحن مستعدون لبذل كل جهد من أجل بناء الوحدة الأوروبية ، حتى الادمج الكامل لجميع دولها .

وقد قال ملك أسبانيا ، خوان كارلوس الأول في لكسمبورغ مؤخرا :

” يجب أن تعطى دفعة جديدة للرابطة الأوروبية من أجل توسيع رقعتها الجغرافية ومن أجل اثرائها وزيادة المساهمة فيها . ان هذا يسمح لنا ببناء أوروبا أكبر توازنا وأكثر قوة كما يؤدي الى تعزيز النظام الديمقراطي وبالتالي الى صالح السلام ” .

وأخيرا فان الأمر يعني أنه يجب أن ننظر الى المستقبل نظرة جديدة ، وأن نجابه التحديات التاريخية التي يفترضها توسيع الأسرة الأوروبية ، وهكذا سوف تنتصر أوروبا على الأنانيات .

ان هذين البعدين الأوروبي والغربي في سياستنا الخارجية مستمران ويزدادان عمقا بعلاقتنا الوطنية مع شعوب أمريكا اللاتينية التي نقيم معها علاقات ودية وعميقة .

ان اسبانيا تيعين عليها أن تلعب مثل هذا الدور وأن تنفتح على مشاكل أمريكا اللاتينية وذلك عن طريق الحوار بين أوروبا ومنظمة أمريكا اللاتينية . ان هذا الادراك سوف يسمح لنا بالتعبير عن آرائنا في المحافل الدولية ، ان ندرك دورنا المتزايد في عصرنا ، وهذا ليس فقط لأهمية المجال الجغرافي الاستراتيجي وامكانياتنا الديموغرافية ومواردنا المتعددة والطاقة ، بل أيضا لحيوية هذه الشعوب والقيم الثقافية التي نشاركها فيها .

ان اسبانيا وهي عضو في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والتي تسهم في أنشطة حلف الاندين كمراقب ، تتضامن مع جميع التيارات الاندماجية التي تظهر في منطقة أمريكا اللاتينية . ان بلادى تبحث عن طرق التوصل الى التعاون لخدمة مصالح شعوبنا .

ان علينا أن نقابل المشاكل القائمة بروح متفتحة مع تجديد الهياكل السياسية واللجوء الى مفاوضات تسمح بحل الكثير من المشاكل وخاصة مشكلة الشرق الأوسط والتوترات القائمة في البحر الأبيض المتوسط والتي لم تكن موضع حل مرض حتى الآن .

ان الوضع في الشرق الاوسط ، وهو مكان متوتر ، يمكن أن يؤدي الانفجار فيه الى مأساة تشكل القلق المستمر لاسبانيا . ان اسبانيا تربطها بالبلدان العربية علاقات قوية ، بحكم كونها واقعة على الجانب الآخر من البحر الأبيض المتوسط .

ان السياسة المستمرة لانشاء المستوطنات غير المشروعة ، واعتماد القانون الأساسي بشأن القدس ، والاعتداء المتكرر على سيادة لبنان وسلامته الاقليمية ، كل ذلك يثير قلقنا ويدعونا الى بذل جميع الجهود للقضاء على كل هذه المشاكل .

ان حكومة اسبانيا مستعدة لبذل جميع الجهود للتوصل الى حل لهذه المشاكل .

اننا نسعى الى تحقيق السلام العادل والشامل الذي يأخذ بعين الاعتبار مصالح جميع الأطراف ويضع حدا لمأساة الشعب الفلسطيني ويعترف بحقه المشروع ، في الحصول على وطن خاص به . ان سلاما مفروضا لن يكون سوى حرب مؤجلة دون غالب أو مغلوب ، في حين أن سلاما عادلا سيؤدي الى التعاون بين اسرائيل وجيرانها العرب ، وسوف يكون أساسا لتنمية هذه المنطقة ، التي كانت محل مطامع منذ زمن بعيد ، وذلك عن طريق التعايش السلمي .

ولتحقيق هذا السلام ، فان الحكومة الأسبانية تعتقد انه يجب اللجوء الى نموذج سياسي جديد ، وكعنصر أساسي يجب أن يتم الاعتراف المتبادل بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية كطرفين أساسيين في النزاع . كما يجب التخلي عن المواقف المتشددة من أجل البدء في المفاوضات . ولا يمكن الادعاء بالقضاء على اسرائيل وشعبها من خريطة الشرق الأوسط لأنه لا يمكن أن نرفض حق العيش في سلام لأي شعب داخل حدود آمنة معترف بها . ولا يمكن كذلك نزع الأراضي العربية المحتلة في عام ١٩٦٧ ، ولا يمكن أن يبقى الشعب الفلسطيني على هامش المفاوضات أو أن يرفض لهذا الشعب حقه ، أو أن يترك لليأس لأن هذا لن يؤدي الا الى العنف والفوضى ، وسنكون جميعا مسؤولين عن هذا المصير . ان الأمم المتحدة والدول العظمى لا يمكن أن تستبدل العمل بالكلمات .

ان اسبانيا تعمل على زيادة تعاونها مع بلدان آسيا وتعتبر عن قلقها من جراء الأوضاع القائمة في قلب هذه القارة . ان الوضع في أفغانستان يشكل للحكومة الاسبانية قلقا بالغاً ، لأنه يعد انتهاكاً لحقوق هذا الشعب الاسلامي غير المنحاز . ولقد قيل ان الانفراج شامل لا يتجزأ ، ولذلك فاننا نؤكد مرة أخرى موقفنا في هذا الصدد .

ان احترام القانون الدولي يشكل الشرط الأساسي لضمان استتباب السلم . وبالنسبة الى هذه النقطة ، فنحن نذكر بموقف الحكومة الاسبانية فيما يتعلق بموضوع أخذ الرهائن بشكل عام وخاصة من السفارات ، وعلى وجه الخصوص في ايران .

ان الانفراج والمبادئ الأساسية للقانون الدولي تتأثر أيضاً بالأوضاع القائمة في كمبوتشيا .

ان اسبانيا لا يمكن أن تبقى مكتوفة الأيدي ازاء الأوضاع القائمة في حوض البحر الابيض المتوسط ، تلك المنطقة التي كانت مهد الحضارات والتي تحولت اليوم الى مجال واسع للنزاع والتوتر الذي يهدد سلامة جميع الدول .

اننا ننظر بعين الرضا الى الجهود المبذولة من قبل الأمم المتحدة لتسوية مشكلات قبرص وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ، وذلك عن طريق مفاوضات تؤدي الى حل يوء من الاستقلال السياسي لقبرص والتعايش السلمي بين الطائفتين فيها ، ووحدة وسلامة أراضيها .

ولكن ما زال أمانا الكثير للقيام به في كل منطقة البحر الأبيض المتوسط ليس فقط من أجل ترميم وتوثيق التعاون بين الدول التي تقع على شواطئه بل وأيضا من أجل اعطاء بعد جديد لهذه المنطقة يأخذ في الحسبان مشكلة الأمن التي ترتبط ارتباطا وثيقا بأمن أوروبا ، كما ورد في الوثيقة الختامية الصادرة عن مؤتمر هلسنكي .

ان التعاون والعمل من أجل التنمية والأمن يشكلان العناصر الأساسية لنظام شامل يجب التوصل اليه وتطبيقه .

ان تكرار العبارات سيؤدي في النهاية الى عدم الايمان بها ، ولكن هناك شيء لا يمكن أن ننكر صحته ألا وهو أن اسبانيا البلد الأوروبي الأقرب الى القارة الافريقية يمارس سياسة خارجية تعطي أهمية أكبر لهذا العنصر وتضعه في الموضع اللائق به .

ان اهتمام اسبانيا بافريقيا ليس بالأمر الجديد ، فالبلدان الافريقية التي تقع على شاطئ البحر الأبيض المتوسط هي جارتنا ولنا معها كما يعلم الجميع تاريخ مشترك . ومن هنا فان تكثيف التعاون الاسباني مع افريقيا الممتدة جنوب الصحراء هو أحد الأهداف الأساسية لسياستنا الخارجية الحالية . ونحن نبحث عن أشكال جديدة للتعاون ، مع ايلاء اهتمام خاص للدول التي يمكن لصناعتنا وتقنيتنا وتجارتنا ان تنسجم مع مشروعاتها ، مع احترام سيادة وشخصية كل بلد . وليس هناك أبغ دليلا على ذلك من الزيارات التي قام بها مؤخرا جلالة الملك والملكة لمختلف البلدان الافريقية الواقعة جنوب الصحراء .

وفي تاريخ اسبانيا ، هناك دولة افريقية لها علاقات خاصة بنا وتتحدث لغتنا ، وهي جمهورية غينيا الاستوائية ، فهي دولة افريقية تتكلم الاسبانية ، وليس من المستغرب ان يكسب تعاوننا معها تعاوننا وثيقا . وسوف تستمر حكومة اسبانيا في مد يد الصداقة لشعب وحكومة غينيا الاستوائية ، كما قامت بذلك في الماضي استجابة لرغبات شعب وحكومة ذلك البلد . ونحن نؤكد أيضا ان حكومة اسبانيا سوف تستمر في علاقات الصداقة هذه دون اي تنصل وفي احترام استقلال وسيادة ذلك البلد أيضا .

وتتابع اسبانيا بكثير من الاهتمام والقلق سياسة التفرقة العنصرية والتجزئة الإقليمية اللتين تمارسهما جنوب افريقيا ، ان ان الاحلال المستمر من قبل جنوب افريقيا لاقليم ناميبيا يشكل انتهاكا

صارخا لقرارات الأمم المتحدة ومصدرا دائما للنزاع في المنطقة . ونحن نعتبر ان هذا الاحتلال غير المشروع يجب أن ينتهي في أقرب وقت ممكن ، ولهذا فقد أيدنا معظم القرارات التي اتخذت مؤخرا والتي تؤكد على حق شعب ناميبيا في تقرير المصير والحرية والاستقلال وسلامة أراضي ناميبيا كدولة موحدة . كما اننا نهتم كثيرا لاستمرار ممارسة سياسة الفصل العنصرى في جنوب افريقيا ، لان ذلك يعتبر انتهاكا لحقوق الانسان وتحديا للمجتمع الدولي .

ان حكومة اسبانيا تتابع باهتمام ، تطورات الوضع في المغرب العربي الذى تقيم الشعوب الأوروبية معه علاقات وثيقة ، وذلك بسبب التقارب الجغرافي والروابط التاريخية والثقافية العريقة . ونحن نرجو توطيد هذه العلاقات الوثيقة من الصداقة مع سائر شعوب المغرب العربي ، تلك العلاقات القائمة على مبادئ المساواة والتعاون وحسن الجوار وغيرها من العلاقات الودية . ونحن على استعداد لكي نتعاون بصورة فعالة دون السعي الى تحقيق مصلحة شخصية ، وذلك من خلال أية جهود ترمي الى تحقيق السلام والانفراج في هذه المنطقة .

ان حكومة اسبانيا تود وضع حد للعنف والمعاناة في الصحراء الغربية ، وتأمل في أن تجد هذه المشكلة حلا عادلا يقوم على احترام مبادئ وقرارات منظماتنا ومنظمة الوحدة الافريقية ، والتي تضمن حق شعوب المنطقة في تقرير المصير .

هذا هو موقفنا ، وسيظل هو موقفنا في نزاع لم تعد اسبانيا طرفا فيه بعد أن وضعت حدا نهائيا لارجعة فيه لمسؤولياتها بوصفها سلطة ادارية لاقليم الصحراء الغربية . حقا لقد أنهت اسبانيا في ٢٦ شباط/فبراير ١٩٧٦ وجودها في الاقليم ودورها الادارى الذى اضطلعت به هناك ، ولقد تم ذلك ببيان رسمي أعلن في الأمم المتحدة . ان اسبانيا لا تبحث عن مصلحة شخصية ، وانما تبحث عن السلام والاستقرار وانسجام المصالح المشروعة المعنية . كذلك فانه مامن ضغط أو رغبة يمكن أن تزجج من خطنا هذا الدائم والصارم . ونحن على ثقة من ان هذا هو الاسلوب الوحيد الذى يسمح لاسبانيا بان تساعد في الحفاظ على السلام : الحياد المطلق ازاء جميع الأطراف المتنازعة ، وتمسكنا بمبادئنا . ولقد ذكرت الضغوط ، ولا يسعني الا أن أحتج بشدة على أساليب العنف التي ترتكب ضد مواطني بلادى الأبرياء الذين أخذوا كرهائن ، انتهاكا لأحكام القانون الدولي ومساسا سافرا بحقوق الانسان .

وعندما وقع ميثاق سان فرنسيסקو منذ ٣٥ سنة مضت ، لم تكن هناك قوانين تحكم التصفيصة السريعة للإمبراطوريات الاستعمارية ، بل على العكس من ذلك أنشئ جهاز للوصاية الدولية مسن خلال نظام ادارة الوصاية المنصوص عليه في الميثاق والذي يقوم على افتراض انه لازالت هناك أراضى لم تنل استقلالها بعد . الا ان الحركات القومية الجديدة تطورت وتجاوزت الاطار القانوني والسياسي الذي كان مرسوما لها طبقا للقرار ١٥١٤ (د-١٥) والذي سنحتفل بذكره العشرين هذا الصمام والذي كان من نتيجته الجهود الضخمة التي بذلت لتصفية الاستعمار والتي تعد من أبرز منجزات الأمم المتحدة ، الا ان هذا العمل لم يكتمل بعد ان لاتزال هناك أوضاع استعمارية كما هو الحال في جبل طارق .

ان حكومتى بريطانيا واسبانيا عندنا شرعنا في ايجاد حل لهذا النزاع في نيسان /ابريل الماضي ، اعتمدتا في لشبونة بيانا مشتركا التزم الطرفان المعنيان بموجبه ، في ظل روح مسن الصداقة ووفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ، بالبده في المفاوضات لحل مشكلة جبل طارق ولن يكون ذلك بالامر اليسير . والمهم ، هو توافر الارادة السياسية للسير على طريق يؤدى بنا الى تحقيق الهدف ، ألا وهو حل النزاع حتى يعود جبل طارق مرة أخرى ليكون جزءا من الوطن الاسباني وحتى لا يشكل عقبة في سير العلاقات بين اسبانيا والمملكة المتحدة .

ان توازن الرعب يشكل مفهوما سلبييا يحطم السلام الحقيقي والتعايش بين الشعوب ، ولم يتسن تحقيقه الا في غياب الحروب ، وان يظل نزع السلاح هو هدفنا الراسخ وعلينا أن نحدد من سباق التسلح وخاصة فيما يتعلق بالأسلحة النووية ، لأن المواهب والموارد الطائلة تستنفد في سباق التسلح ، كما أنه يبعث على الشك وعدم الثقة في العلاقات بين الدولتين العظميين .

ان حكومتى تعتبر أنه من الضرورى الحد من الاسلحة التقليدية الى المستوى اللازم للحفاظ على أمن كل بلد . ومن أجل هذه الغاية فقد منا باقتراحات بناءة من أجل تنظيم التجارة غير المشروعة في الاسلحة التقليدية .

لقد انتهت منذ أيام قليلة الدورة الاستثنائية العادية عشرة للجمعية العامة المكسرة للاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة والمفاوضات الشاطة . وانه لمن السابق لا وانه أن نجري أى تقييم للنتائج المحققة ، غير أننا نود الاعراب عن ارتياحنا لتوافق الآراء حول هذا الموضوع الهام ، وهو الاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة ، وان كنا نأسف بشدة لعدم امكانية مراعاة مخاوف الدول النامية المصنعة والمستوردة للطاقة ، والتي تعد اسبانيا واحدة منها .

وعند رصد ما تم من انجازات في التحضير للمفاوضات الشاملة لعام ١٩٨١ لا يسعني سوى أن أعرب عن خيبة ألمي . فعندما قدمت مجموعة السبعة والسبعين اقتراحها حول المفاوضات الشاملة كانت اسبانيا من بين أولى الدول الغربية التي رحبت بتلك المبادرة . وقد أعربت عن ذلك علنا فسي هذه القاعة . مؤكدة الخلل التقليدى لبلادنا في صالح حوار الشمال والجنوب ، ذلك الحوار الذى يمكن أن يضىف عليه طابع مؤسسى منذ الآن فصاعدا ، كما أن جدول أعماله يمكن أن يدرج عليه الموضوع الجوهرى الخاص بالطاقة . الا أنه رغم الجهود الدائبة والمكثفة التي بذلت فاننا لم نستطع التوصل الى اتفاق اجماعى حول طريقة اجراء المفاوضات أو وضع جدول الاعمال .

لقد كان هناك افتقار الى الارادة السياسية الكافية من أجل الخروج من الحلقة المفرغة للخطب والغوغائية ، وتنفيذ خطة فعالة تسمح لنا باجراء التغييرات الضرورية في الهياكل الاقتصادية والمالية الدولية وتسمح لنا أيضا باقامة نظام اقتصادى دولى جديد أكثر عدالة وأكثر انسانية يؤدى الى تطور اقتصادى واجتماعى متزن لكل الشعوب . وبكلمة موجزة ، فاننا نعتبر أننا نفتقر الى تضامن حقيقى من أجل تخطيط وكسب الحرب ضد المرض والفقر والبؤس .

ان الحكومة الاسبانية تعتقد أن أساس السلام في العالم هو احترام وحماية الحقوق الاساسية وحرية الفرد . ان لدينا صكوكا قانونية تحدد هذه الحقوق على المستويات العالمية والاقليمية . ولكننا نحتاج الى أسس وهياكل فعالة لانه ما زالت هناك أنظمة شمولية ، وأنظمة جديدة تظهر لتضطهد الانسان لاسباب عرقية أو أيديولوجية أو عقائدية . ان حقوق الانسان لا تكمن فقط في الحقوق المدنية والسياسية ، بل تكمن أيضا في الحصول على جميع الحقوق الاقتصادية والثقافية والاجتماعية .

ينبغي أن تتخذ هذه المنظمة الاجراءات من أجل المحافظة على هذه الحقوق .
 وفي المجال الاجتماعي تدافع الحكومة الاسبانية عن حقوق العمال المهاجرين وعائلاتهم .
 ونحن نتطلع باهتمام الى الميثاق الذي سوف تضعه الأمم المتحدة من أجل الدفاع عن هذه الحقوق .
 وفيما يتعلق بحقوق المرأة ومساواتها القانونية مع الرجل ، شاركت حكومة اسبانيا في المؤتمر
 العالمي الذي عقد مؤخرا في كوينهاغن . وقد وقعنا على الاتفاقية الخاصة بالقضاء على كل أشكال
 التمييز ضد المرأة .
 يجب علينا جميعا في هذه المنظمة أن نعمل بشكل تضامني لمكافحة الارهاب الذي أعلن
 حربا شعواء ضد الحرية والديمقراطية ، والقانون والنظام ، والابرياء والضعفاء من الناس .
 ولا ينبغي لأحد أن يؤيد الارهاب ، فليس الارهاب اشكلا جديدا من أشكال البربرية
 الشمولية التي ينبغي القضاء عليها .
 ان حقوق الآخرين لا تنفصل عن حقوقنا . ولذا فان الارهاب يؤثر على كل شخص لانه يهاجم
 وضعنا الانساني . وبهذا التفهم فقط يمكن أن ننضم أيدينا للتضامن في النضال ضد الارهاب وكسب
 المعركة .
 ان العبارات الختامية هي المجال الذي ترد فيه العبارات الجوفاء ، لذلك فاني سوف
 اقتصر على تأكيد ثققتنا في امكانيات الأمم المتحدة من أجل تعبئة وتوحيد الجهود لاعطاء قوة دفع
 من أجل تنبيه الانسانية جمعاء . ان الأمم المتحدة تلعب دورا هاما في بقاء الانسانية ، وسوف
 تساهم اسبانيا في هذه الجهود بقدر كبير .
 لقد أنشئت منظمنا لكي تتمكن الشعوب من حماية الاجيال القادمة من الحرب والتسلط
 والظلم والقهر . وهذا يتطلب التضامن والحكمة والشجاعة في جهودنا ، وعلينا أن نتخلي — كما
 قال أحد كبار الشعراء الاسبان المعاصرين — عن هذه البراعة التي لا تؤدي الى شيء .
 وليس من قبيل الصدفة اذا ما كنت سوف أتعهد هنا ، باسم الديمقراطية الجديدة والمتجددة
 في اسبانيا — بأن أذكركم بما قال " ايدالغو منشيغو " وهو : أن نبذل كل جهودنا للقضاء على
 التعصب وتخفيف الظلم والمآسي والالتزام بالانصياع لاهداف ميثاق الأمم المتحدة .

السيد ماكويفغان (كندا) (الكلمة بالانكليزية) : سيادة الرئيس ، أبدأ كلمتي بالشهنة بمناسبة انتخابكم لهذا المنصب الرفيع ، كرئيس للجمعية العامة . ان انتخابكم هو اعتراف بكفاءةكم الفائقة وهو أيضا دليل على احترام المجتمع الدولي لبلدكم .

وخلال الدورة الاستثنائية للجمعية حول التعاون الاقتصادي ، كان لي شرف الظهور هنا مرتين للتحديث في تلك الدورة . ان تقييمات مختلفة سوف تتم بالنسبة لنتائج الدورة ، ولكن لن يبت أحدها في نجاحها التام . ومع ذلك ، فان مشاكل العالم الاقتصادية لا زالت واضحة بجلاء : فمئات الملايين من البشر تضيق حياتهم في الفقر ، وأهداف التنمية لعديد من الأمم النامية يعوقها تصاعد أسعار الواردات الأساسية . كما أن هناك ركود متزايد في العالم المصنع . وكذلك فان الحلول ليست متاحة بسهولة . ان القضايا معقدة ، والمناهج متفاوتة . وفي كثير من المجالات ، كانت الصعوبات التي واجهت الدورة الاستثنائية في الوصول الى اتفاق تعكس الصعوبات التي تلازم مشكلات العالم الاقتصادية . ومع ذلك ، فاني أحث جميع الأمم كي تتطلع الى حل وسط بناء حول قضايا التفاوض حتى يمكن أن تضي قدما عملية محاولة تناول المشاكل بطريقة جماعية . ان هذه الجمعية توفر تلك الفرصة .

وفي نفس الوقت ، فان الحكومات تحتاج الى النظر بدقة الى جهودها للاسهام في تصحيح الوضع الاقتصادي . وكما فيل في الاجتماع الختامي للدورة الاستثنائية ، فان كندا - الى نهاية العقد - سوف تزيد برنامجها للمساعدة . ونحن ندرس مجالات أخرى حيث يمكن أن نزيد مساهمنا في التنمية .

ان العالم الذي تعكسه هذه الجمعية هو عالم مضطرب بالتغيير .

ان كلا من ديناميكية التنمية والقوى التي لا يمكن مقاومتها للتغيير هما نعمة ونقمة في كثير من الظروف .

ويمكن أن تكون متفجرة ومخللة بالاستقرار . ان مناهج وثقافات الشمال والجنوب تتلاقى واهيانا تصادم . ان تطلعات الشمال والجنوب كثيرا ما أهدبت . ان الناس تخشى التغيير ، وقد يرفضونه ، وغالبا بعد أن يحدث الانهيار ، أو يقع حقها الاجتماعي والسياسي في التعبير ، الأمر الذي يعتبر دعوة الى الثورة .

ان التغيير سوف يستمر ولا بد من أن يستمر . ويجب علينا ، كلما أمكننا ذلك ، أن نحرز تقدما تكنولوجيا واجتماعيا . ان مهمة هيئتنا العالمية هي العمل على هذا التغيير في توجيهات ايجابية ومتوقعة . ان النتيجة التي يجب أن نأخذها في الحسبان ، فيما يخص عمل الجمعية العامة ، هي العمل على ضمان التنمية الاقتصادية وتكييفها المنتظم لديناميكية التغيير ، وتعتبر تلك العناصر هي المقومات الأساسية للسلم والامن .

فمثلا ، أقول مرة أخرى انه لا يمكن أن يكون هناك أمن حقيقي او دائم في العالم طالما أن هناك فقرا عالميا منتشرًا وظلما اقتصاديا . فضلا عن ذلك ، فاننا نعترف بالتكافل الاقتصادي فيما بين الامم في العالم ، وهذا يعكس حقيقة اقتصادية واسلوبا في تناول القضايا . ان التكافل علامة على العلاقات العالمية المتغيرة ، ويعتبر أيضا رد الفعل لديناميكية التغيير السريع نفسه . ان الحوار بين الشمال والجنوب له بعد سياسي ، ينعكس على معنم الازمات العالمية . وان كان علينا أن نقبل التغيير في علاقاتنا الاقتصادية وأن نرفض التدخل والخضوع الاقتصادي لبلد من قبل بلد آخر ، فاننا نرفض كذلك التدخلات السياسية والعسكرية . وكما أننا ندعم أجهزتنا الدولية لتعزيز وتحدي التغيير الاقتصادي ، فانه يجب علينا أن نستمر في تدعيم أساليبنا وطرقنا لتعزيز السلم الدولي والعدالة الاجتماعية والسياسية .

ان نظرة سريعة لجغرافيتنا السياسية ، يمكن أن تساعدنا في الايضاح . أليست هناك أدلة أكثر على المقاومة للتغيير من الالهانة المتواصلة التي يمثلها نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا لأي شخص تهمة كرامة الانسان ؟ ولكن قيل لي " انهم يريدون في التغيير ولا ينبغي أن نزعج هذه العملية " . ما هي هذه العملية ؟ أين هي التغييرات ؟ ان أقلية بيضاء لا تزال تسيطر على الاغلبية السوداء عن طريق القمع والقوة ومجتمع ونظام يعمل على السيطرة العنصرية . ان هذا الوضع غير مقبول بأي صورة ولن يكون مقبولا ، وعلى جنوب افريقيا ان تعترف بضرورة التغيير .

نحن نرحب مرة أخرى بزيمبابوي في هذه الهيئة ، واننا نشيد بالتغييرات التي يمثلها هنا حضور السيد موفايي .

وبالمثل ، فاننا نتطلع الى اليوم الذى يمكننا فيه الترحيب بمندوبي ناميبيا في الجمعية العامة كدولة عضو . وبعد جهود مكثفة لمدة أكثر من ثلاثة أعوام من جانب الأمم المتحدة ، فان التسوية المتوقعة في القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) أصبحت وشيكة . ان الترتيبات الفنية في متناول أيدينا . ان ما نفتقده فقط ، هو الالتزام من جانب جنوب افريقيا . ان الظروف الحالية للوصول الى تسوية نهائية وسلمية ، مشجعة . وان لم تراخ هذه الظروف فسوف تتدهور الأمور . ويجب أن يتقابل فريق من الرسميين الذين يعملون مع الأمين العام مع مندوبي جنوب افريقيا لتمهيد الطريق بخية الوصول الى تسوية نهائية . ان نتائج المقاومة المتواصلة للتغيير ، سوف تكون قوية .

اننا ننظر بخوف كبير الى العدوان السوفياتي على أفغانستان . ما هو الاحتلال لذلك البلد غير المنحاز ، ان لم يكن هو الاستمرار لسلوك بائد لدولة عظمى والذي أنشئت الأمم المتحدة من أجل القضاء عليه ؟ ماذا يعني هذا الغزو بالنسبة لنا جميعا ؟ ان عملية الانفراج بين الشرق والغرب ، والتي تكتسي أهمية حيوية بالنسبة للمجتمع العالمي ، قد توفضت ، اذ أن السلم العالمي قد أصبح هشاً ، وتزعزت الثقة ، وأصبحت حركة عدم الانحياز في خطر ، وأخيراً ، فان احتقار الاتحاد السوفياتي للحل الذي اقترحته - في كانون الثاني /يناير الماضي - أغلبية الدول الممثلة في هذه الجمعية وخاصة احتقاره للنداء الموجه اليه للانسحاب السريع وغير المشروط للقوات السوفياتية ، يؤثر حتماً على رد فعلنا ازاء مواقف الاتحاد السوفياتي بشأن مسائل أخرى تبحثها هذه الجمعية . واننا نناشد مرة أخرى الاتحاد السوفياتي ان يعيد الى أفغانستان حقوقها السيادية التي تتوقعها والتي يستحقها شعبها .

أنتقل الآن الى الوضع في كمبوتشيا . لقد شهدنا غزواً صغيراً من قبل جارتها القوية لكي تفرض عليها حلها ووجهات نظرها ونظامها . كما أننا نشهد أيضاً تدفق اللاجئين الذين يتنقلون الى العالم للدفاع عن بقائهم . فهل هذا هو ما يعتبره بعض زعماء السياسة الاشتراكية ، سياسة اضرب عندما تستطيع وخذ ما تستطيع أخذه ؟ ما هذه القسوة ، سيدي الرئيس ؟ ان كمبوتشيا قد عانت طوال عقود كثيرة من حروب شعوب أخرى ومزقتها نظام مدمر تسبب في قلق عالمي . لقد انضم كثير منا الى جيران كمبوتشيا لكي نحافظ على ما تبقى من شعبها وان نرعى

اقامة اللاجئين ، ولكن المشكلات الحقيقية في المنطقة تتطلب حلا سياسيا ، ونحن نرفض تماما احتلال كمبوتشيا ومحاولة فرض التغيير بقوة السلاح ، والذي يجسده الفزو الذي قامت به فييت نام .

انني أرحب بالجهود الكبيرة التي بذلتها رابطة أمم جنوب شرقي آسيا بغية تعزيز حل عادل لهذه المشاكل . وانني أحث المجتمع الدولي على المثابرة في هذه القضية العادلة . وعدم قبول الأمر الواقع الذي فرضته فييت نام .

أنتقل الآن الى الوضع في الشرق الأوسط . فهل هذا الوضع هو لاثارة مشاعر هذه الجمعية لمدة الثلاثين عاما القادمة ؟ ألم نتعلم من الماضي كيف تكون الحالة خطيرة لتوتر مستمر لم يحل بالنسبة لشعب المنطقة نفسه وأيضا بالنسبة للعالم ككل ؟ انه يجب احترام السيادة ووحدة أراضي واستقلال كل دولة في المنطقة وكذلك حق جميع الدول ، بما في ذلك اسرائيل ، في العيش في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها ، وأن يكون ذلك حجر الزاوية في الجهود التي تبذل للوصول الى حل شامل لنزاع الشرق الأوسط . ان الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني يجب أن يعترف بها . وعلى غرار الشعوب الاخرى ، فان من حقه التعبير السياسي داخل اقليم محدد والاسهام في عملية التفاوض لايجاد تسوية سلمية عادلة وشاملة .

ان المفاوضات الجارية قد أدت الى معاهدة سلام بين اسرائيل ومصر . ولقد أحرز تقدم في معالجة مشكلات خطيرة ، ولكن الصعوبات لا تزال قائمة ، الا أنه يتعين اتخاذ قرارات أخرى والا فان المنجزات التي تحققت حتى اليوم ستعرض للخطر مع كل ما سيقترن عن ذلك من عواقب . ومهما كانت الطريقة او المحفل ، فانني أناشد جميع الاطراف أن يعترفوا بقوة التغيير وأن ينتقلوا من المجابهة والعنف الى الاعتدال والتوفيق .

(ثم تحدث بالفرنسية)

ان ما سبق ذكره هو أمثلة لما يهدد السلم العالمي بسبب مقاومة التغيير أو اللجوء الى استعمال الاسلحة لفرض التغيير . وبصورة أخرى ، فان هذه الأمثلة تهدف الى توضيح ضرورة التخلي عن الأساليب الراحنة لحل المنازعات من خلال جهاز جماعي متطور بدلا من العودة الى قانون القوة . ان العالم لن يستقر اكثر في العقد القادم ، بل ان سرعة التغييرات سوف تزداد . وهناك احتمال حقيقي بأن البعض يحاول استغلال حساسية الخير لصالحها . وعلينا

أن نكون حاسمين في توجيه أساليب التفسير في اتجاهات بناءة وسلمية . ومع ذلك علينا أولاً أن نتخلص من مفاهيمنا القديمة ومواقفنا البائدة .

ان الحوار بين الشمال والجنوب ، انما هو مثال واضح . ويجب أن نعترف بمسؤولياتنا على الصعيد العالمي ، مع مواجهة المفهوم الذي يقضي بأن كل مشكلة ينبغي أن يكون لها حل عالمي ، واعتقد أيضاً أن هناك قضايا ومراحل للمناقشة ، يكون التفاوض فيها بين التكتلات ذو فائدة أقل . وأشير على سبيل الايضاح الى مؤتمر قانون البحار حيث أن هناك نظاماً معقداً لمجموعات بلدان مختلفة يعكس مصالح اقتصادية وسياسية وحتى جغرافية متفاوتة ، قد اصطدمت بمسائل مبدئية وتقليدية منذ فترة طويلة . ان هذه الطريقة قد مكنت البلدان المختصة من وضع دستور جديد ينطبق على ثلثي العالم بصورة أكثر واقعية ، وانني أعتقد أنها أكثر إنتاجية لمنهج الاغلبية . ان التفسير يتطلب التخلي عن تلك النظم المتفق عليها ، وأعتقد أن منهجنا لدراسة مسائل الشمال والجنوب سوف يحتاج الى دفعة والى اصلاح .

(ثم تحدث بالانكليزية)

وهناك مجال آخر يعمل على تحسين الموقف على الصعيد المؤسسي ، ألا وهو أمانة الأمم المتحدة نفسها . ان مسمى الأمين العام يعتبر أداة لها قيمتها للتخفيف من حدة النزاع . ان حكومة ايران مازالت تحتجز رهائن من سفارة الولايات المتحدة بعد عام من القبض عليهم بالقوة . وبالرغم من أن الجهود التي لا تكل والتي بذلها الأمين العام من أجل ايجاد حل لم تحقق أهدافها ، فانها أوضحت أن مساعيه كان من الممكن أن تصل الى حلول لو تمت في ظروف معقولة وغير مشوشة ، وفي السنوات ال ٣٥ الماضية فان من سبقوه غالبا ما قادوا المنظمة الى تطورات لها مغزاها مثل عمليات حفظ السلام التي حسنت من قدرتنا على التغلب على النزاع . الا أن هناك امكانية في زيادة قدرة المنظمة على التوسط في النزاع .

ان قبرص تعد قضية هامة . وعلينا أن نبذل جهدا مزدوجا للقضاء على الانقسام الذي عانت منه الطائفتين بعد الاستقلال بوقت قصير . أولا يجب أن تستمر جهود حفظ السلام . ان القوات المسلحة الكندية قد شاركت في قوات الامم المتحدة في قبرص منذ ستة عشر عاما . ان كندا تعتمزم الابقاء على مشاركتها طالما استمرت الجهود الفعالة من أجل التوصل الى تسوية . ثانيا ، يجب العمل على تشجيع جهود الوساطة التي يقوم بها الأمين العام ومثليه للنهوض بالمفاوضات الجوهرية بين ممثلي الطائفتين من أجل القضاء على خلافتهما بطريقة سلمية . وفي هذه الحالة فان حفظ السلام والوساطة يجب أن يسيرا جنبا الى جنب وأن يعتمد كلاهما على كفاءة منظمة الامم المتحدة وتكريسها نفسها من أجل هدفا مشترك وهو تأمين التفجير السلمي .

وبالمثل فاني أعتقد أنه ينبغي الاستناد بصورة أكبر الى التفويض المخول للأمين العام بموجب الميثاق الذي يسمح له بالتدخل في الحالات التي يحدث فيها انتهاك لحقوق الانسان . ولسنوات عديدة ، فان كندا قد تقدمت وأيدت مقترحات الجمعية العامة لكي تعزز امكانية المنظمة لرفعة وحماية حقوق الانسان .

انني مازلت أويد فكرة انشاء منصب لمفوض سام لحقوق الانسان ، وتعزيز دور لجنة حقوق الانسان فيما يتعلق بالاستعراض والتحرى . وبالرغم من أن تحقيق هذه الأهداف قد يحتاج الى بعض الوقت ، الا أن الحلول المؤقتة متاحة . انني أناشد الأمين العام أن يبذل مساعيه الحميدة عندما

يكون هناك دليل واضح على أن هناك انتهاكات خطيرة لحقوق الانسان . وعلى جميع الدول أن تقدم مساعداتها للأمين العام لتذليل الصعوبات التي يمكن أن تؤدي الى المجابهة ، وأن تعمل على احراز تقدم أبعد في مجال التعاون الدولي .

ان الأدوار السياسية أو الانسانية التي أشرت اليها لا تتطلب تغييرات في ميثاق الأمم المتحدة ، كما أنها لا تتطلب تفويضات أساسية مختلفة من الجمعية العامة ، بل على العكس من ذلك فان هذه الأدوار تتوقف على رغبة الدول الأعضاء في احترام الميثاق والاعتراف بالرغبة في توجيه تيارات التغيير الى اتجاهات بناءة والتخلي عن نماذج السلوك البالية .

وهناك مجال آخر توليه الحكومة الكندية اهتماما خاصا هو نزع السلاح . وفي هذه الجمعية العامة وفيما بين الدورة الاستثنائية الأولى والثانية لنزع السلاح ، فإني أرحب بالاهتمام الكبير الذي توليه الأمم المتحدة لهذا الموضوع ، الا أنني آسف للافتقار الى التوصل الى اتفاقات محددة ومصادق عليها بشأن مزيد من تدابير الرقابة على التسليح ونزع السلاح . أليس من حق شعوب العالم أن تشعر بالضيق مثلا لأن حكوماتنا فشلت في التفاوض في شأن معاهدة لحظر التجارب النووية يمكن أن تكون مقبولة ومصادق عليها من جميع الدول ؟ أو أن تظل معاهدة حظر الأسلحة الكيماوية تعاني الجمود بسبب الاختلاف حول أساليب التحقق ؟ .

ان كندا تتعهد بالمساهمة في وضع حد لهذه الأعمال الشيطانية التي تشكل تصاعدا في عملية التسليح . ان سفيرنا الخاص الذي عين مؤخرًا من أجل نزع السلاح سيعمل جاهدا في هذه الدورة من أجل تحقيق الأهداف التي أعلن عنها رئيس وزراء كندا السيد ترودو في الدورة الاستثنائية لنزع السلاح التي عقدت منذ سنتين ، وبصفة خاصة تلك التي تكبح جماح التنافس في مجال الأسلحة النووية الاستراتيجية وتحد منه . وبدون هذا فلن يكون لدينا سوى سبب ضئيل للتفاؤل بوقف انتشار الأسلحة النووية في العالم . وكخطوة أولى فاننا سنتابع بشدة وقف انتاج المواد الانشطارية من أجل الأسلحة النووية .

ان التخلي عن مواقف الماضي والرغبة في التغيير ، وتحسين جهازنا الجماعي ، هذه هي النقاط الأساسية التي ينبغي أن نقدمها لعمل هذه الجمعية . وعندما تعود البلدان الى تاريخها الماضي وتتمسك بالامتيازات باستعمال القوة محتفظين بالوسائل التي تخدم مصالحها في معالجة القضايا ، فان ذلك يضعف من فعالية انجازاتنا الجماعية .

وعلى سبيل المثال ، هل تسمحوا لي بالعودة باختصار الى مؤتمر الأمم المتحدة الأخير حول قانون البحار . وبدون طابع العالمية وطابع الدوام ، فان معاهدة قانون البحار سوف يسلب منها الكثير من مغزاها . ان هذين الشرطين يمكن الحصول عليهما فقط اذا التزمت جميع الأطراف المعنية بتوافق في الآراء يكون عادلا بالنسبة للجميع . اننا لم نر حتى الآن، مثل هذا التوافق ، ولو في مجال حيوى واحد مثل عمليات استخراج المعادن من قاع البحار . وعلى سبيل المثال اذا ماتم تجاهل أو تخطي مصالح منتجي المعادن المستخرجة من باطن الأرض بما فيها كندا والعديد من الدول النامية ، بناء على رغبة بعض الدول لتأمين وصولها غير المقيد الى الثروات المعدنية في قاع البحار ، فان مستقبل معاهدة قانون البحار ستتأثر بشكل سيء . ان المشكلة ستزداد حدة من قبل الدول التي تخرج على الاطار الدولي الذي تم الاتفاق عليه وتضع لنفسها القوانين التي تدير بمقتضاها .

ومن أجل القضاء على الفجوة القائمة بين الدول المنتجة والدول المستهلكة ، وايجاد قاعدة مشتركة للاتفاق حول هذا الموضوع ، فقد انضمنا الى عدد من البلدان في العالم للشروع في دراسة مستقلة تقوم بها الأمم المتحدة بغية تحديد آثار نموذج الانتاج في قاع البحار المقترح من قبل الدول الرئيسية المستهلكة للمعادن . وآمل أن نتائج هذه الدراسة تعمل على تشجيع وايجاد نظرة جديدة ازاء هذه المسألة ككل . هذه النظرة الجديدة ستكون جوهرية بالنسبة لمستقبل الاتفاقية الجديدة التي تعد بدورها جوهرية بالنسبة لمستقبلنا جميعا .

ان التجربة الأخيرة لقانون البحار تدل على أمرين مختلفين ، أولهما أنها أثبتت أن المفاوضات الجديدة التي تجرى من خلال اطار عملي وحكيم يمكن أن تحل أصعب المسائل التي تتضمن تغييرات عميقة في منهجية الموضوعات متى وجدت الارادة . ثانيهما ، أنها تثبت ريمما بأكثر الطرق اقناعا ، أنه ما من مؤسسة مهما كان حسن تصميمها أو ادارتها يمكن أن تعمل في غياب اتفاق بشأن هذه المسألة الجوهرية ألا وهي الالتزام بمبدأ التوافق في الآراء .

لقد تحدثت عن تغيير النظام الدولي ، وقد حاولت أن أبرز مسؤوليتنا الجماعية للتأكيد على أن قوة التغيير تؤدي الى اتجاهات ايجابية . هذه الجمعية حقا تعد رمزا للتغيير في العالم ، لقد تضاعف عدد أعضائها ثلاث مرات عما كانت عليه منذ ثلاثين عاما ، مع التركيز على اهتمامات

مختلفة تماما في عملها ، وهي الآن في حاجة الى تحديد أولوياتها استثناسا بالمثل العليا الواردة في الميثاق . ورغم أن الميثاق قد وضع في غياب أغلبية الدول الممثلة هنا ، فاني على ثقة من أن مثل هذه المثل العليا لاتزال تشكل اطارا صالحا لجهودنا . وبالتالي فانها حقا عوامل ثابتة في بحار متغيرة ، أناشدكم أن نكرس أنفسنا من أجلها .

السيد زامبرانو فلاسكو (فنزويلا) (الكلمة بالاسبانية) : سيدى الرئيس ، أود أولاً وقبل كل شيء أن أقوم بهذا الواجب السار ألا وهو أن أتقدم لكم ، بالانابة عن وفد فنزويلا وبالاصالة عن نفسي ، بتهانينا الخالصة على انتخابكم الذى تستحقونه عن جدارة كرئيس للذورة الحالية للجمعية العامة . ان اداءكم البارز كممثل دائم لجمهورية ألمانيا الاتحادية - وهي بلد تربطها بفنزويلا روابط وثيقة - ومعرفتكم الوفية بالأمم المتحدة ، وخصائصكم التي تتميزون بها لهي أفضل ضمان لأن يتوفر لهذه الجمعية العامة التوجيه الفعال والحكيم .

كما أود أيضا أن أتقدم بالتهنئة وأن أعرب عن امتناننا للسفير سليم ، الذى ترأس السذورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة ، والدورتين الاستثنائيتين الطارئتين بشأن أفغانستان وفلسطين ، وكذلك الذورة الاستثنائية الحادية عشرة بالبراعة والمهارة التي ميزت أداءه البارز كمندوب دائم لجمهورية تنزانيا المتحدة لدى الأمم المتحدة .

ان الأمم المتحدة قد لعبت دورا حاسما في تصفية الاستعمار ، وهو المجال الذى برز فيه السفير سليم نفسه . ان انضمام دولتين جديدتين كعضوين في هذه المنظمة العالمية من شأنه أن يبرز مرة أخرى دور الأمم المتحدة في هذا المجال - وفي هذا السياق ، يسعدني أن أرحب بوفد سانت فنسنت وجزر غرينادين ، وأن أؤكد من جديد تحياتنا لوفد زمبابوى ، الذى ينضم إلينا في عمل الجمعية العامة .

ان الذورة العادية الخامسة والثلاثين للجمعية العامة تنعقد في وقت يتميز بالواجهات الدولية الحادة ، وبالمعاناة وتهديدات الحرب ، كل ذلك مع تلك التحديات الكبرى والتطلعات الثابتة التي لا تتحول عن السلم .

في بدء العقد الانمائي الثالث للأمم المتحدة ، فان العلاقات بين الدول لا تشوبها المشاكل الاقتصادية فحسب ، بل الى جانب تلك المشكلات الاقتصادية قد برزت المشاكل العسكرية السياسية في أنحاء شتى من العالم . ومن ثم فانه منذ الذورة العادية الأخيرة ، فقد نشأ مناخ يتحتم فيه أحيانا على المرء أن يسمع حديثا عما يشهده العالم من مقدمة الى ما يمكن أن يكون حربا عالمية ثالثة . ان مثل هذا الموقف يضطرنا الى أن نبحث أولاً ، الدور الأساسي للأمم المتحدة ذاتها كي ترتفع فوق أخطار وجود يحمل في طياته اشارة الخوف من الحرب .

ان منظمنا قد انبثقت عن ارادات سياسية متسقة تلك التي قررت عقب الحرب العالمية الثانية أن تجسد في محفل مؤسسي شامل ، الرغبات المشتركة للانسانية بالنسبة للسلم والحرية والعدالة .
ان المجتمع الدولي قد وجد في الأمم المتحدة - رغم أوجه القصور في المنظمة ذاتها وفسي الدول الأعضاء - أداة ملائمة تماما للمحاولة المستمرة لتحقيق الأهداف السامية التي كانت ولا تزال تشكل المطامح المشتركة للبشر .

لذلك ، فانه قد يكون من غير المنطقي ان نغض النظر عن مزايا الأمم المتحدة . فنحن نشيد بها ، وبنظرة ايجابية نقول ان ما نحتاج اليه اليوم هو الارادة السياسية الجماعية التي أدت الى مولد الأمم المتحدة ، والتي تتماشى مع متطلبات الساعة .
من الواضح ان المسؤولية عن التوتر الدولي الراهن تكمن في الدول الكبرى التي تنظر الى الأمم المتحدة والى الموقف الدولي بنظرة تتركز على ذاتها . ومن ثم ، فانه بالنسبة للدول الكبرى المهمة يصبح السلم مجرد توازن للقوى .

ان النظام الدولي التقليدي الى جانب ضعفه ، يصبغه الخوف المشترك للدول الكبرى من جراء الآثار التي تترتب على حرب نووية ، الى جانب مخاوف البلدان الأخرى - التي ليست من دول المرتبة الأولى ولا تتطلع لأى شكل من ذلك - تعرف النتائج المأساوية والتي لا يمكن التنبؤ بها لحرب عالمية ثالثة ، لأنها اذا ما نشبت فلن تؤثر فقط على الدول التي بدأتها ، لكنها سوف تؤثر على جميع بلدان العالم .

ان أكثر العوامل السلبية المؤثرة في الموقف الدولي الراهن هي الدول الكبرى . ان الاتجاه الدائم والمستمر الذى يبدو لنا عند أى استعراض للموقف الدولي في اطار مصالحها الذاتية المهمة ، هو موقف المساندة الدائمة لتلك الموجة المحمومة التي تهبز العالم اليوم .

ان الأمم المتحدة ينبغي أن تكون لها القدرة للتحول الذاتى كي تحول دون الدول الكبرى وتحقيق تلك المزايا البالية ، التي تعتبر خطرا على الصالح العام للبشر . اننا على اقتناع أن ساعة الحق قد آنت لهذه المنظمة وللعالم أجمع . ان الأزمة هي أزمة هيكلية وعميقة الجذور ، ذات أبعاد واسعة المدى . ولقد وصلنا الى ذلك نتيجة لنظام دولي غير عادل ؛ يدفع الى زيادة الاستهلاك بشكل مصطنع ، وتبديد الموارد الطبيعية ، والتدهور السكاني وتدهور البيئة ، والاضطراب والفوضى

المالية والنقدية ، وضعف الاقتصاديات ، والتضخم الذى لا يمكن التحكم فيه ، والتلاعب بالهشـر ومحاولة التأثير عليهم ليس جسمانيا فحسب ، بل ما هو أسوأ من ذلك ، من الناحية الروحية ؟ وتخزين أسلحة الدمار الشامل التي يمكن في لمح البصر أن تحول هذا الكوكب الجميل الذى منحنا اياه كسي يكون مقرا لنا الى كومة من التراب . ففي الوقت الذى نجد فيه - من ناحية ، مظاهر الترف التي لا مبرر لها والنفقات الباهظة التي تنفق على الأسلحة ، نجد من ناحية أخرى ان ثلثي البشر يعانون من الجوع القاتل ويعيشون في ظروف لا انسانية .

ان الأمم المتحدة قد طورت المبادئ الأساسية للتعايش في اتساق وانسجام ، وهذا التطور تعبر عنه تماما ورغبتها في أن تواجه بشجاعة تحديات هذا العصر المساوى . ان هذه المبادئ - التي نذكر بعضها منها - تشمل الأمان الجماعي ، وتقرير المصير للشعوب ، واحترام حقوق الانسان والسيادة الدائمة على الموارد الطبيعية .

لكن لسوء الحظ ، ينبغي أن نشير الى أن هذه المبادئ طالما أهملت من جانب الدول الكبرى بدافع من حب الذات ولم توجد أية طريقة للتحكم في هذا الموقف . ان بعض المحاولات قد بذلت من أجل تبرير ذلك وذلك بالاشارة الى مبدأ السيطرة المشروعة للدولة ، ذلك المبدأ الذى انبثق في التاريخ من أجل حماية الضعفاء ومواساتهم لا من أجل حماية أعمال المعتدى الذى يرتدى قناع الأمانة .

ان هذه هي ساعة الحق ، ومن ثم ينبغي أن نتمعن في الموقف ، فنحن لانزال قادرين على أن نجلس ونتناقش منطقيا وبدون انفعال بالنسبة للأحداث التي سوف تدفعنا الى حافة الانهيار . اننا في موقف يسمح لنا أن نقيس عمق الأزمة ، وأن نصح مسار التاريخ عن طريق القرار الصادر عن التفويض .

ان الازمات في التحليل الأخير ، ماهي الا نتيجة لعمل الانسان ، ومن ثم فان هـذا الانسان هو الذى يستطيع أن يجد لها حلا ايجابيا . ومن أجل تحقيق هذه الغاية ، هناط شرط أساسي ينبغي أن يتوفر ، ولقد جعلت حكومة فنزويلا هذا الشرط أساسا لسياستها ، وهو الاعتقاد الراسخ في العدالة وفي التضامن . ان أى مبدأ يعتبر أجوفا اذا لم يكن منطلقا من هذا المفهوم الحيوى .

ان شعوبنا لتؤمن بالعدالة وهي على علم بأنها يمكن ان تتحقق في هذا العالم. انها تعلم انه يمكن تحقيق مستقبل افضل للبشرية اذا ما كافحنا من اجل ذلك. ان هذا الامل الحيوى لا يمكن ان يتعارض مع اية مبادئ كما انه لا يمكن ان تقف في وجهه اية اسلحة فتاكة. انن فلنأمل في ان هذا الكرب، وهو حقيقة من حقائق عصرنا، سوف يفهم قبل فوات الاوان.

ومن ثم، فان فخامة الرئيس لويس هيريرا كمينيز قد أعرب مرارا عن ان السياسة الخارجية لبلدى قائمة على اساس العدالة الاجتماعية الدولية والتضامن. وهذا هو السبب الذى من أجله اكد ايمانه بضرورة قيام "قانون دولي اكثر عدالة واكثر انسانية يعتمد على تنمية كل البشر، ويضرب بجذوره في السلم، والعدالة، والتنمية الاقتصادية المتكاملة. سلم، لا يعني فقط عدم وجود حروب، بل يعني عدالة ذات مفهوم اجتماعي بالنسبة لجميع شعوب الارض، وتنمية منسقة متكاملة تجعل من الانسان محور وهدف اهتمامها". ولكن، في نفس الوقت، قانون دولي، يعني ان التضامن جزء لا يتجزأ منه، ويعني ايضا ان تلك العلاقات ينبغي ان تنطلق من القانون، وكذلك التزام أولئك الذين يملكون اكثر ازاء من يملكون اقل ليس كمنحة او تنازل سخى بل كقاعدة من قواعد القانون الدولي مسئلة من العدالة الاجتماعية.

هذه هي اوصاف ساعة الحقيقة. انها تلك اللحظة التي يدرك فيها المرء بوضوح ان النظام الدولي الجديد لن يتحقق نتيجة لتعديلات قصيرة الامد يمكن ان تطيل وأن تزيد من حدة المعاناة من النظام القديم، ولكن عن طريق تغيير في المفهوم الحيوى للعالم الذى نعيش فيه.

ان امريكا اللاتينية، وافريقيا واسيا يمكنها وينبغي عليها ان تعمل سويا في الامم المتحدة بسياسة واضحة تهدف الى تحقيق الادارة الديمقراطية للمجتمع الدولي كعامل توازن ضد القوى الكبرى.

ان شعوبنا من أكبر الشعوب التي تؤمن بالتاريخ. ونظرا لخبرتنا الواسعة في التعامل مع الامبريالية والاستعمار والاستعمار الجديد، فاننا ملتزمون بالعمل سويا بغية تحقيق تحول فعال يمكننا من ان نتحرر من تلك الاغلال المستحدثة للتبعية التي تجعل من شعوبنا دائما مخالبا في لعبة القوى الكبرى.

ان بلدان العالم الثالث في كفاها الطويل الذي خاضته ، قد اكتسبت خبرة ايجابية في تنسيق جهودها في المجال الداخلي ، كما هو الحال في المفاوضات الثنائية وفي علاقاتها المتعددة . ان منجزات مجموعة ال ٧٧ والوحدة التي احتفظت بها في الحوار بين الشمال والجنوب بالاضافة الى التحسين الذي حققته في تعاون الجنوب مع الجنوب ، انما تشكل مثالا مشجعا لما يمكن تحقيقه في المستقبل القريب .

وانا ما أخذنا في الاعتبار مخاطر وأخطار الموقف الدولي الراهن ، فاننا نحن البلدان النامية لا يمكن ان نظل مكتوفي الايدي وان نكتفي بالشكوى أو القاء الاتهامات . ان الامكانية الاكيدة للادارة الديمقراطية للمجتمع الدولي تفرض علينا ان نوحدهم جهودنا بصورة كاملة . وفي هذا المقام ، فان النضال ضد الموقف الدولي الراهن ، يتطلب من الدول متوسطة الحجم والصغيرة ان تحدد أهدافا واضحة ، وقدرة خلاقة ، وتصورا سياسيا ، ومرونة في التفاوض ، ومواقف واقعية ، وثباتا على المبدأ واستمرار الاتجاه .

ان الادارة الديمقراطية للمجتمع الدولي التي تنطلق من مبدأ المساواة القانونية للدول كما ورد في ميثاق الامم المتحدة ، ينبغي ان تكون هدفا رئيسيا في نضال دولنا من أجل تحقيق هذا المبدأ . انه هدف ينبغي ان يتحقق عن طريق تحقيق مكاسب جزئية متتالية . ان استراتيجية المراكز المهيمنة الكبرى سوف تهدف الى بذر خيبة الامل ، عن طريق تقديمها لجهود تعتبرها خيالية أو مالا الى الفشل نتيجة لنظرة غير ناضجة يمكن ان تحقق ما تهدف اليه تحقيقا فوريا كاملا . ان الادارة الديمقراطية للمجتمع الدولي ينبغي ان تهم جميع الدول التي لا يمكن ان تقبل ان تتخذ القرارات الهامة التي تتعلق بمصيرها دون مشاركتها . ان الاحداث الاخيرة في بولندا ، تقدم في هذا الصدد ، دليلا واضحا يدفع الى التأمل لكل ما اسفرت عنه وأوضحته .

ان مناخ الشك فيما قبل الحرب ، انما ينبع من النزاع بين الدول الكبرى من أجل السيطرة على بعض المناطق الهامة من الناحية الجغرافية من اجل التوصل الى السيطرة على موارد هامة الاستراتيجية . ان المخاطر التي كانت قائمة قبل الحرب وما زالت قائمة اليوم بسبب السلوك المتهور للكبتل الكبرى التي تحاول ان تطور وأن تكرر من أشكال سيطرتها على الشعوب ، انما ترمي بوقاحة الى زيادة قوتها الفعلية .

ودون ادارة ديمقراطية للمجتمع الدولي ، فان النظام الدولي الجديد لن يتحقق . وفي
الوضع الدولي الراهن الذي نجد فيه ان معظم الدول المتقدمة تود ان تحتفظ به ، فان النظام
الجديد سوف يكون هدفا من الصعب تحقيقه ، كما ان المفروضات الشاملة من أجل تحقيقه سوف
تواجه بمشاكل مستمرة .

وهناك محاولات من أجل اضعاف مجموعة ال ٧٧ . ولكن النضج السياسي والجديرة التي
تعمل بها تلك المجموعة سوف يؤديان الى قيام حوار ايجابي فعال يهدف الى التوصل الى اتفاق
عملي وعمل ايجابي . ان دعم مثل ذلك الحوار سوف يقربنا من أهدافنا .

ان حكومة فنزويلا مقتنعة بالحاجة الى زيادة تأمين علاقاتنا الافقية الخاصة بالتضامن
السياسي والاقتصادي فيما بين البلدان الصغيرة والمتوسطة . ان السياسات والاستراتيجيات التي
تتبعها دائما البلدان النامية ، انما هي نتيجة طبيعية لرد الفعل الخاص بسياسات وسلسلوك
البلدان المتقدمة ، أو على الأقل نتيجة للعلاقات غير المتوازنة هيكلية بين المركز والاطراف .

اننا لا ننكر اهمية وقيمة مثل هذه المواقف والضرورة الملحة للتمسك بها في المستقبل .
وفي نفس الوقت ، يجب ان تبذل جهود بناءة اكثر من أجل توسيع العلاقات بين الجنوب والجنوب .
وأود أن أقول ايضا انه اذا لم نحرز تقدما اكثر في الحوار بين الشمال والجنوب ، فان ذلك يرجع
الى عدم وجود تضامن عملي وفعال بين البلدان النامية ، على الاطراف .

هذا هو التحدي الذي يواجهنا ، والذي واجهناه برود فعل واعمال غير كافية . ومع
ذلك ، فان هناك امكانيات واسعة يمكننا التوصل اليها . ان كل ما نحتاجه هو الارادة والتصميم
من أجل التوصل الى التفاهم بيننا جميعا .

وفي إطار الموقف السياسي الدولي ، علينا أن ندرك أن هناك أمثلة لتلك البلدان التي تتوقع بقاء غير مضمون لا نظمتها وذلك عن طريق الانصياع الى ما تمليه عليها مراكز الهيمنة الكبرى . انها تلك البلدان التي كانت ضحية للتصرف التاريخي القائل بالتصفيق لكل ما يمس سيادة الشعوب عندما يكون ذلك المساس من قبل الدولة التي أعطوها حقا على مصائرهم . مع الادعاء دائما أنهم أنبياء ينادون بمستقبل عادل وكريم ، بينما تجردوا هم أنفسهم من الكرامة والعدالة ، وبعبارة أكثر صراحة قد يخرصهم عارا .

ان الدول الرأسمالية والاشتراكية الكبرى عليها أن تدرك أن البلدان النامية ليست على استعداد أن توافق صامتة ومغلوبة على أمرها ، على ما يدعى بالسياسة الواقعية التي تستهدف فقط التصلب الدولي في المواقف .

نحن الشعوب النامية ، الدائنون الكبار للتاريخ ، وخير نذخر للسلم . ان مسؤولياتنا الفعلية وديناميكياتنا الدولية الجادة ضرورتان اليوم أكثر من أي وقت مضى للتخفيف من التوترات وابعاد أخطار الحرب وبعث حياة جديدة في المنظمات الدولية . ان الادارة الديمقراطية للمجتمع الدولي يجب أن تصبح حقيقة واقعة وضمانا فعالا للسلم .

بعد خمس سنوات من المؤتمر الاوروبي للأمن والتعاون الذي عقد في هلسنكي ، كان يصعب أن تكون النتائج الحقيقية - فيما يتجاوز بعض المواقف البلاغية العابرة والتصرفات الغوغائية لسياسات التكتل - أكثر خيبة للامال مما أتت به .

ان الحدث الثاني من ذلك النوع سيجرى في مدريد في تشرين الثاني /نوفمبر . وانا ما استمرت الحكومات في النظر الى مثل مؤتمرات القمة هذه على أنها مناسبات لاستعراض نقاط قوتها واحراز انتصارات دبلوماسية كاذبة معدومة الأثر الايجابي على حياة الشعوب ، حتى لو كان عدد الموقعين على وثيقة مدريد مساويا لهؤلاء الذين وقعوا على وثيقة هلسنكي أو يفوق عددهم ، فان لاوروبا ، بصفة خاصة والعالم بصفة عامة ، أن تتوقع القليل من المؤتمر الاوروبي عن الأمن والتعاون . ان المجتمع الدولي يرغب في أن ينعقد هذا المؤتمر دون هذا التوازن من الخوف ، وهو توازن خاطيء ، كخلفية للمفاوضات .

ان المجتمع الدولي ليعرف أنه منذ التوقيع على وثيقة هلسنكي ، لم تنقضى فترة واحدة دون أن ترد تقارير فعلية من جميع الأطراف بعدم الالتزام بما اتفق عليه هناك .
بالإضافة الى ذلك ، في الفترة ما بين مؤتمر هلسنكي ومدريد ، وقعت أحداث يؤسف لها للغاية كبرهان على نية الدول الكبرى بمقاومة أي تعديل ذي أهمية في النظام الدولي الذي تتمتع فيه بوضع متميز .

نحن ، الشعوب المحبة حقيقة للسلام ، ندرک أن جزءاً من نهج الدول المهيمنة الكبرى هو النية في خلق دول ثانوية تكتسب هذا الطابع الأساسي وتحافظ عليه ، بسبب بنياتها التعاونية السياسية العسكرية .

ان العالم النامي قد ألفت هذه الاساليب ، وهو يعلم تماما أن كل من أصبح طرفاً في مغامرة حربية وعنفا غير مسؤول ، بالسير على هذا الطريق المؤدى الى التقاتل الاخوى ، ينتهي الى المساس بسيادته وسيادة الغير .

ومنذ هلسنكي وقعت أحداث مؤسفة جديدة بالاستتكار ، مثل الغزو السوفياتي لافغانستان والوضع المأساوي في كمبوتشيا . لقد عبرت فنزويلا هنا في الامم المتحدة بمناسبة الدورة الاستثنائية الطارئة ، عن رفضها لمثل هذا العدوان . واليوم نؤكد شجبنا لها . ان افغانستان مازالت دولة محتلة . والقمع الذي يقوم به جيش الغزو ضد الوطنيين الافغان ونوع الاسلحة المستخدمة والمنطق المرفوض الذي ينادى به للدفاع عما لا يمكن الدفاع عنه ، كل ذلك يستدعي استتكاراً شديداً ، لا شك فيه ، من قبل العالم الثالث أجمع .

ان رفضنا لمثل هذه الاساليب المستمدة من أشد السياسات الامبريالية تقليداً ، لواضح وقاطع .

كنتيجة مثبتة عن أحداث افغانستان ، فان هناك أزمات كبرى حدثت داخل حركة عدم الانحياز .

اننا سوف نساند كل جهد يبذل في سبيل تمسك الحركة بالمبادئ التي كانت سبباً في وجودها في العالم .

ان عدم الانحياز هو الضمان لتقرير المصير الكامل للشعوب ، كما أنه الأساس السليم للسيادة المطلقة ، واحترام الشعوب لذاتها ، والاحترام المتبادل في العلاقات بين الدول ، وفي مستقبل متوازن واكثر عدلا بانضطراد . وليس من أجل توازن قائم على الخوف من الحرب وعلى التدهور المضطرب لضعف الشعوب . وأخيرا ان ذلك هو الضمان لا مكانية اقامة ادارة ديمقراطية للمجتمع الدولي ، وقانون عالمي جديد ، والنظام الاقتصادي الدولي الجديد .

ان سياسيات التكتل ، كما نرى ، تؤدي فقط الى توازن قائم على الارهاب ، والى نزاعات محدودة ، والى بؤر ساخنة من الحروب المحلية تتأثر في النهاية البلدان النامية من أضرارها بصورة مباشرة .

ان فنزويلا تبرز موقف زمبابوي على أنه ملئ بالأمل والايجابية في السياق الراهن للوضع الحالي الافريقي والدولي .

ان البيان الذي أدلى به رئيس الوزراء موغابي ، عندما انضمت بلاده الى الأمم المتحدة ، يتضمن تعريفا واضحا لعدم انحياز بناء وأصيل . لقد اثبت شعب زمبابوي أنه يمكن تحقيق الاستقلال والمحافظة عليه دون أى انحياز مطلقا مع مراكز الهيمنة في الدول الكبرى . وأن القيادة الداخلية والدولية تدعم عند ما يكون احترام الكرامة الوطنية الذاتية هو السياح ضد مصالح الدول الكبرى التي لا ترغب الا في الحصول على أدوات طبيعة . وانه يمكن تحقيق الاستقلال والحفاظ عليه دون المساعدة المشكوك فيها لجيوش اجنبية على الأرض الوطنية .

لقد استطاع الشعب في زمبابوي أن يختار مصيره الذاتي بطريقة الانتخاب السلمي والوطني . ان قيادة رئيس الوزراء موغابي يدعمها ويقويها الرأي الشعبي المعبر عنه في انتخابات حرة ، التي أظهرت للعالم ما هي الاختيارات التي يرغب فيها - حقيقة - شعب زمبابوي ، والتي كانت مجرد رعاية منسقة .

ونحن ان نحیی ، مرة أخرى ، وجود زمبابوي بيننا ، فاننا نوكد من جديد بالتضامن أن المشاكل الافريقية يمكن أن يحلها الافارقة دون غيرهم . ونحن نقول ذلك لاننا نود أن تحل مشاكل أمريكا اللاتينية بواسطة شعوبها فقط .

اننا لم نسمح ، ولسنا على استعداد ان نسمح بأى محاولات للمعب غير المسؤول بمستقبل شعوب أمريكا اللاتينية ، باستخدام أى نفوذ قد يملكه عليهم أى فرد كان ، لزيادة أثر سياسات التكتل الممقوته عن طريق العنف المنظم .

ونحن نؤيد جميع المقترحات التي تستهدف التغلب على مشاكل أمريكا الوسطى ومنطقة الكاريبي بوسائل سلمية .

لقد حان الوقت لكي نكرر ادانتنا للارهاب كشكل من أشكال الكفاح مهما كانت الاهداف السياسية التي يستند اليها ، بفض النظر عن المكان الذي يقع فيه ، لأن مثل هذه الاعمال الاجرامية لا يمكن ان تبرر بأية طريقة كانت .

ان بيان فنزويلا المتضمن المبادئ الاساسية للتضامن والتعاون ، قد انعكست اثاره منذ عدة سنوات وخاصة في أمريكا الوسطى ومنطقة الكاريبي .

ان برنامج التعاون الاخير بين فنزويلا والمكسيك في مجال الطاقة والمال الذي وقعه الرئيسان هيريرا كامينز ولوبيز بورتيللو في سان جوزي ، بكوستاريكا ، والذي هو استمرار لبرنامج الاقليم فيما يتعلق بالمبادرات الخاصة لفنزويلا خلال السنوات الخمس الاخيرة ، قد تمت الاشادة به من جانب المجتمع الدولي مما يبرهن على ان الشروط الفعالة للتعاون يمكن ان تتعايش بطريقة سلمية ولا يمكن أن تنظم عن طريق العنف . وهكذا يمكن ان نتقدم حقيقة في طريق بناء أمريكا اللاتينية وبناء مصير شعوبها .

ان فنزويلا تعتقد ان منطقة الكاريبي يجب ان تكون منطقة سلام وهذا يتطلب القضاء على جميع المنشآت العسكرية للذين يبحثون عن هيمنة عالمية ، كما يتطلب وقف التدخل الخارجي أو الداخلي في المنطقة أو في الاقليم أو في الجزر . ان منطقة الكاريبي كمنطقة سلام ، تتطلب ايضا التوصل العاجل والتعاون الفعال للاسهام مباشرة في حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الخطيرة القائمة .

وفيما يتعلق بمنطقة الكاريبي ، فنحن نود ان نؤكد مرة أخرى في هذا المحفل ، اننا ندرك ان بورتوريكو لأسباب تاريخية وجغرافية واجتماعية وثقافية وعاطفية ، جزء لا يتجزأ من مجتمع أمريكا اللاتينية وليست جزءاً من أية منطقة أخرى . ان دعمنا لحقوق شعب بورتوريكو في تقرير المصير هو نتيجة لاقتناعنا العميق بالديمقراطية وتعبير عن تضامن أمريكا اللاتينية في مواجهة اختبارات السنين في مختلف الظروف .

وفي الاجتماع الذي عقد أخيراً في كراكاس فيما يتعلق بالنظام الدولي الجديد الخاص بالاعلام ، فقد تم التركيز على استراتيجية تضرر بالبلدان النامية ، بينما الهدف هو تحقيق الحصول على حقوق الاعلام .

ان فنزويلا اذ اذاعت في اجتماعات باريس وكراكاس وسوف تدافع في مؤتمر اليونسكو في بلغراد عن فكرة التوصل الى نظام عالمي جديد للاعلام يؤمن للبلدان النامية دفاً فعالاً ضد الاشكال المتطورة للمتسلط عليها .

ان فنزويلا تكافح من أجل القضاء على العنصرية في جميع اشكالها وخاصة العنصرية القائمة على اطار مؤسسي كما يجري في جنوب افريقيا بالنسبة الى الفصل العنصري .
اننا ندعم استقلال ناميبيا وفقاً لقرارات الامم المتحدة ، وموقفنا من ذلك موقف واضح لا غموض فيه .

اننا ننظر نظرة قلق للموضع القائم في الشرق الاوسط . ان السلام لن يتحقق في هذه المنطقة من العالم طالما ان الجهود مستمرة من أجل فرض سياسات تتعارض مع روح المجتمع الدولي والتي ترفض الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني . ان فنزويلا قد ايدت قرارات الامم المتحدة التي تعترف بحقوق الطرفين ، أي بحق الفلسطينيين وبحق دولة اسرائيل في الوجود وفي تحقيق الأمن تلك القرارات التي تشجع التوصل الى حل عادل ودائم للمشكلة بمشاركة جميع اطراف النزاع .
ونحن نأمل بحرارة في أن السلام سوف يعود الى لبنان ، هذه الدولة التي تألمت وعانت كثيراً والتي اقمنا معها علاقات صداقة وود .

وفي الاجتماع الاخير للمؤتمر الثالث للامم المتحدة الخاص بقانون البحار تم التوصل الى حل لأغلب القضايا الاساسية عن طريق حلول توفيقية ويدعم عدد كبير من الدول المشاركة في المؤتمر .
اننا نأمل في انه خلال الدورة المقبلة فان المشاكل التي لا تزال معلقة سوف تجد حلاً مرضياً لها بالنسبة الى الدول المعنية . واننا نرحب ايضاً بأن عملية التفاوض المعقدة سوف تنتهي قريباً باعتماد وثيقة دولية سوف يطلق عليها اتفاقية كراكاس بشأن قانون البحار .

وفي الوقت الحالي فان قضية المفاوضات الشاملة بشأن التعاون الاقتصادي ، لها أهمية اساسية . حقيقة ان ثلاثة بلدان ، هي الولايات المتحدة ، والمملكة المتحدة والمانيا الاتحادية

لم تشارك في الاتفاق العام في الرأي بعد مشاورات طويلة معقدة ، مما منع الدورة الاستثنائية للجمعية العامة من التوصل الى نتيجة مرضية ، ولكننا نأمل في أن هذه البلدان سوف تتراجع عن موقفها وسوف تنضم الى الاتفاق العام في الرأي في اقرب وقت ممكن .

ان الدورة العادية للجمعية العامة عليها ان تستكمل العمل الذي لم يتحقق بعد بالنسبة الى الاجراءات وجدول الاعمال . ان فنزويلا والدول الاخرى الاعضاء في الاوبك في الاجتماع الوزاري الاخير ، قد عبرت عن تأييدها الكامل للمفاوضات الشاملة . ان المجتمع الدولي عليه ان يبذل قصارى جهده من أجل التوصل الى نتائج تكون في مصلحة الجميع وبصفة خاصة في مصلحة البلدان النامية . وفي مجالات عديدة وباجراءات متعددة ، فان الامم المتحدة تلعب دورا كبيرا من أجل التوصل الى نظام اقتصادي دولي جديد ، ولا تزال هناك عقبات عديدة وصعوبات كبيرة ولكن الارادة السياسية لاغلبية البلدان الاعضاء تشكل ضمانا من أجل تحقيق التقدم .

واليوم ، أكثر من أي وقت مضى ، فان رغبة السلام انما هي رغبة صادقة تشارك فيها جميع شعوب العالم . ولقد قال في هذا المجال رئيس فنزويلا فخامة السيد لويس هيريرا ما يلي :

” ان الرغبة في التوصل الى حياة دولية حرة خالية من النزاعات المسلحة ، هي الرغبة التي توحد بين جميع الشعوب حسنة النية ” .

ان السلام يعزز عن طريق العدل . ان السلام يحتاج الى حرية . ان السلام هو نتيجة للحقيقة . وفي رسالة البابا جون بولس الثاني ، أكد بحق على أن ” الحقيقة هي قوة السلام ” .

وعلينا ان نجابه تحديات الساعة وذلك بالحقيقة وبالفعالية وبالعمل المثمر .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٣٠